

The Role of Strategic Planning Based on Results to Availability of Food in the Sudan: opportunities and threats.

Dr. Omar Abdullah Juma Abdullah

Al Obeid College of Science and Technology
Track: Planning, Policies, and Strategies

Abstract: The research paper **aims** to descriptive and analyzed the critical role of strategic planning based on results to availability of food in the Sudan, with integrated vertical & horizontal dimensions to availability the food in the Sudan, reading with probable/available opportunities and emerging threats that it's impacted positively and negatively in the process of availability the food. The proposed strategic planning here beneficial from all attempts and prelegacies, through bricklaying on learned lessons and successful stories for that strategies varied concentrate dimensions and scale covered the component of production sector in the country. This study addressing the **main question** about: what is the role of strategic planning based on results to availability of food in the Sudan, what is probably/ available opportunities to thrift food in the Sudan, what is emerging and currentness threats to hinder provident the food in the Sudan? Beside sub-questions includes: ? Why precedent strategies failure to availability the food in the Sudan? What is productivity sectors priority relevant in surety food? Why those were inability to secure food in the Sudan? The paper basing on specific **hypotheses advantaged**: the process of making strategic planning based on results vertical/horizontal dimensions from the bottom enable the country grabbing possible/affordable opportunities and transcend emerged/correctness threats and securing the food in the Sudan. The **significance** of the paper appeared from endeavor to descriptive, analyses and interprets the vital role of proposed national strategy to securing the food in, through analyses and assessment the causes of failure the pre-strategies, and descriptive the causes of productivity sectors deficit to securing the food in the country. The paper tracer specific **methodologies** compose of: descriptive/analyze, historical, cause study and comparative method, those methods using with integrative way. This paper was **structured** in specific way as: introduction, three detectives and epilogue, at the first one highlight theoretical and conceptual framework, at the second detect focusing on the applied framework and in third concentrate on discussion/ analyses the paper topic, then to reached specific epilogue. The paper conclude specific **conclusions compose of**: the process to making strategy based on results integrated vertically & horizontally from bottom –up empowering Sudan to grabbing available opportunities and transcend emerging threats it's playing fundamental role in food availability in the Sudan. Inadequacy to infrastructure and access the markets, debilitated investment on agriculture research beaconing and technological devolve absenteeism stable coordinated policies about traditional agricultural lands. Besides decreasing agricultural credit/finance, absence private institutions belong traditional rain agriculture, also the paper determine specific **recommendations**: deploying, adapting strategic planning based results model because it's had tangible ,realistic results on food availability way, stead strategic planning models, handling infrastructure inadequacies and access markets avenues, increasing agricultural researches investments beaconing and suitable technological devolve, adaptation stable coordinated policies on land management in traditional sector, addressing decreasing credit and finance banking coverage to oriented farmers ,its reflected on ongoing traditional credit system.

المستخلص

الإعداد/ دكتور/ عمر عبدالله جمعة عبدالله/ كلية الأبييض للعلوم والتقانة/ المحور : التخطيط، السياسات، الاستراتيجيات.

العنوان: دور التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج في توافر الغذاء في السودان: الفرص والمهددات.

تهدف الورقة البحثية لتوصيف وتحليل الدور الحاسم والمحوري الذي يلعبه التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج في توافر الغذاء في السودان، مقروءاً مع طبيعة الفرص المتاحة والممكنة والمهددات الماثلة والناشئة التي ستؤثر إيجاباً وسلباً في عملية إتاحة الغذاء. تستفيد الورقة البحثية هنا من كافة المحاولات والإرث السابق، من خلال البناء على الدروس المستفادة وقصص النجاح للتجارب السابقة التي تنوعت نقاط تركيزها ومدى تغطيتها لمكونات القطاع الانتاجي في البلاد. تعالج الدراسة **الإشكالية التالية** والتي تأتي في شكل تساؤل رئيسي هو: ما هو دور التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج في توافر الغذاء في السودان؟، ما الفرص المتاحة والممكنة لتوفير الغذاء في السودان؟، ما المهددات الماثلة والناشئة التي تعوق توفير الغذاء في السودان؟، بجانب تساؤل فرعية تتضمن: ؟ لماذا أخفقت الخطط الاستراتيجية السابقة في توافر الغذاء في السودان؟ ما هي القطاعات الانتاجية ذات الاولوية في توفير الغذاء؟ ولماذا عجزت عن توفير الغذاء في السودان؟

تستند الورقة على **فرضية أساسية مفادها**: ان عملية صنع خطة إستراتيجية مبنية على النتائج و متكاملة الابعاد أفقياً ورأسياً من أسفل سيُمكن السودان من إقتناص الفرص الممكنة والمتاحة وتجاوز المهددات الماثلة والناشئة ستلعب دوراً محورياً في توافر الغذاء في السودان. **وتتجلى أهمية الورقة** من سعيها لتوصيف وتحليل وتفسير الدور الحيوي الذي سيلعبه التخطيط الاستراتيجي المبنى على النتائج لتوفير الغذاء في السودان، من خلال تحليل وتقييم دواعي إخفاق الاستراتيجيات السابقة و توصيف أسباب عجز القطاعات الانتاجية عن توفير الغذاء في البلاد سابقاً. تتبع الورقة **منهجية بحثية** متكاملة عمادها: المنهج الوصفي/ التحليلي والتاريخي ودراسة الحالة بالاضافة الى المنهج المقارن. سيتم **تنظيم الورقة** في هيكل محدد هو المقدمة وثلاث مباحث والخاتمة، المبحث يتناول الاطار النظري والمفاهيمي، والمبحث الثاني يستعرض الاطار التطبيقي، اما المبحث الثالث فيتناول تحليل ومناقشة حيثيات موضوع الورقة.

وقد توصلت الدراسة الى حزمة متنوعة من النتائج ابرزها: ان عملية صنع استراتيجية مبنية على النتائج ومتكاملة الابعاد أفقياً ورأسياً من أسفل سيُمكن السودان من اقتناص الفرص الممكنة والمتاحة وتجاوز المهددات الماثلة والناشئة ستلعب دوراً محورياً في توافر الغذاء في السودان. وعدم كفاية البنى التحتية وسبل الوصول الى الاسواق، بجانب ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية والارشاد ونقل التقانات، علاوة على غياب سياسات ثابتة ومنسقة للاراضي، ونقص الائتمان والتمويل المصرفي، وغياب المؤسسات الخاصة بالزراعة المطرية التقليدية. وتوصلت الورقة الى عدة توصيات ابرزها:

العمل على نشر وتبني نموذج التخطيط الاستراتيجي المبنى على النتائج لانه له نتائج ملموسة وواقعية على صعيد توافر الغذاء والاصعدة الاخرى، بدلا من نماذج التخطيط الاستراتيجي الاخرى، معالجة ضعف البنى التحتية وسبل الوصول الى الاسواق، زيادة الاستثمارات الموجهة للبحوث الزراعية والارشاد ونقل التقانات الملائمة، و تبني سياسات ثابتة ومنسقة لادارة الاراضي الزراعية خصوصا في القطاع المطري التقليدي، معالجة تدني تغطية الائتمان والتمويل المصرفي للمزارعين المستهدفين، مما انعكس على استمرار وسيادة نظام الائتمان التقليدي وخصوصا في القطاع المطري التقليدي – "نظام الشيل"

المقدمة:

تتناول هذه الورقة البحثية دور التخطيط الاستراتيجي المبنى على النتائج في توافر الغذاء في السودان من خلال دراسة الفرص المتاحة والممكنة والتحديات الناشئة والسائدة التي تواجه توفير الغذاء، بالاشارة اسباب اخفاق الاستراتيجيات السابقة لتوفير الغذاء مع التركيز على القطاعات الانتاجية ذات الاولوية في توفير الغذاء مع تحليل اسباب عجزها عن توفير الغذاء في السودان. سيجري تناول موضوع الورقة في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، حيث يتناول المبحث الاول الاطار النظري والمفاهيمي لمفردات: التخطيط الاستراتيجي المبنى على النتائج بالاشارة الى سماته وجدواه وخطواته ومراحله، فضلا عن تناول مفهوم الامن الغذائي بابعاده الاربعة، و مفهوم النهج المرن للامن الغذائي واسئلة المرونة الخمسة والسبل المتعددة للمرونة وقدرات المرونة خلال الازمات، بجانب مفهوم الامن الغذائي الموسمي وشبكات الامن والامن الغذائي الحاد وقياس شدة سوء التغذية فضلا عن مفهوم التصنيف المرحلي المتكامل للامن الغذائي.

اما المبحث الثاني ركز على تشخيص القطاع الانتاجي الابرز والاهم وهو القطاع الزراعي المطري التقليدي، وذلك من خلال توصيف وتشخيص جدوى الزراعة المطرية التقليدية ومدى اتساقها مع مقتضيات الحوكمة البيئية، والنتائج المترتبة على اهمال القطاع المطري وتزايد حدة الفقر الريفي، بجانب تناول تحديات الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية، فضلا عن تحليل مساهمة القطاع في الانتاج القومي ومساهمة القطاع في الصادرات في التجارة الخارجية.

بينما يتناول المبحث الثالث يتناول دور التخطيط الاستراتيجي المبنى على النتائج في توافر الغذاء بالتركيز على تحليل المؤشرات الاساسية من خلال الاشارة الى الحالة الراهنة للامن الغذائي، عبر استعراض سلسلة النتائج او ما يعرف بالاطر المنطقي والذي يتم تشغيله معكوساً حسب منطق نموذج التخطيط الاستراتيجي المتبع في الورقة، يبدأ بالآثر، والنتيجة الوسيطة، ثم المخرجات والانشطة، واخيراً المدخلات، وتحليل مؤشر القياس لكل مستوى، فضلا عن تحليل الفرص المتاحة والممكنة، بجانب توصيف مؤشرات الاداء الفعلي للقطاع والتي ركزت على تناول اثرودور تذبذب الامطار وارتفاع معدلات الفقر المدقع والنزاعات المميته وعمليات البحث عن السلام الصعب في البلاد. واخيرا جرى تحليل التحديات الحرجة لتوافر الغذاء في البلاد عبر تناول: سبل الوصول الى الاسواق وضعف البنية التحتية، والفاقد الكبير في منتجات الثروة الحيوانية، فضلا عن ضرورات الحماية البيئية والموارد الطبيعية، علاوة على دور غياب سياسات ثابتة وملائمة للاراضي والتي ترافقت مع نقص الائتمان والتمويل وتوشحت بالغياب الطويل لتنظيمات المنتجين فضلا عن غياب المؤسسات الخاصة بالزراعة المطرية التقليدية اسوة بنظيراتها في قطاعي الزراعة المروية والآلية وشبه الآلية.

مفهوم التخطيط الاستراتيجي المبنى على النتائج:

تتباين طرائق إعداد وصنع الاستراتيجية تبعاً لطبيعة الغرض المنشود، ولذلك تتعدد النماذج المتبعة في عملية صنع وتصميم الاستراتيجية، حيث يعكس كل نموذج طبيعة الكيان الإداري والافتراضات التي يتم الارتكاز والاستناد عليها في تلك العملية. ومن بين النماذج المتبعة سيتم استعراض نموذج التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج وهو النموذج الذي تستند إليه هذه الورقة البحثية. خلال العقدين الماضيين قامت دول عدة بتطبيق التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج وقد أثمر ذلك الأسلوب عن نتائج متميزة. كما ساعد هذا النوع من التخطيط كبار المسؤولين التنفيذيين في هذه الدول على التركيز في عمل أجهزتهم ومؤسساتهم على الآتي:

* توضيح كيفية تحقيق الانجازات التي تتطلع اليها الجهات العليا.*/ الانتقال الى مرحلة يصبحون فيها أكثر استجابة لحاجات ومتطلبات المواطنين.*/ اظهار مدى كفاءة مؤسساتهم في تقديم خدمات ذات قيمة عالية للمستفيدين.*/ جذب العناصر المبدعة والملتزمة بتحقيق أفضل النتائج والحفاظ عليها في هذه المؤسسات. انه منهج يعمل على حث الاجهزة والمؤسسات لتركز على تحقيق النتائج. وينأى عن مناهج التخطيط الاستراتيجي التي تسببت في حدوث مشكلات لاجهزة ومؤسسات الخدمات العامة في الماضي ويحقق الكثير من المزايا.⁽¹⁾

إن نماذج التخطيط الاستراتيجي الشائعة الاستخدام تشترك جميعها في مسائل أساسية هي:⁽²⁾

1- / تأكيدها على وضع رؤية ورسالة للمنظمة وارساء قيم تعمل في ضوءها.2- / تركيزها على أهمية تحليل واقع المنظمة الحالي واعتباره المنطلق الصحيح لتطويرها في المستقبل.3- / تشديدها على ضرورة وضع اهداف استراتيجية مجزأة الى اهداف فرعية.4- / اعتبارها الخطة التنفيذية الجزء العملي لنقل الخطة الاستراتيجية من نصوص الى واقع عملي.5- / تأكيدها على أهمية متابعة وتقييم خطوات تنفيذ الاستراتيجية والوقوف على تقدم العمل فيها وتصحيح الانحرافات الحاصلة ومعرفة مستوى الأداء المتحقق. وإذا كانت هناك ثمة خلاقات او فروق بين النماذج فهي تنصب على تسلسل مراحل إعداد الخطة ومراحل تنفيذها، فالبعض منها على سبيل المثال يقدم تحليل الواقع والبعض الآخر يؤخره ومنها من يؤخر وضع الرسالة والرؤية ومنها من يقدمها وبعضها من يؤكد على هذا الجانب او ذاك من البناء الاستراتيجي. وعلى ما تقدم من خلال التجارب التخطيطية للعمل الاستراتيجي فقد اتضح إن النموذج الأكثر واقعية وفاعلية هو الذي يجمع بين توجهات أكثر النماذج وإهتماماتها وبين ضرورة المحافظة على تتابع خطوات بناء الاستراتيجية لكي يأتي بناؤه متماسكاً. والنموذج الأكثر ملائمة وواقعية، ويحرص على دور التغذية الراجعة في توفير إمكانيات إعادة النظر في الخطوات السابقة في ضوء ما تفرزه الخطوات اللاحقة.⁽³⁾

سمات التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج:

تتلخص سمات التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج فيما يلي:

1/ انه يبدأ بالنتائج الاستراتيجية.2/ انه ملائم لقطاع الخدمة العامة وليس القطاع الخاص.3/ هو طريقة مفضلة لدى البلدان المعروفة بريادتها في مجال الخدمة العامة مثل: نيوزيلندا والمملكة المتحدة وماليزيا واستراليا والولايات المتحدة.3/ يؤكد على ضرورة تحقيق التفاعل بين الحاضر والمستقبل.⁽⁴⁾4/ يقوم على التفاعل الحي بين الابعاد النظرية والتطبيقية باستخدام أفضل التجارب والممارسات.

لماذا نموذج التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج:

ان دوافع الاخذ بالتخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج تكمن في فيما يأتي:⁽⁵⁾
-/ بساطة النموذج ومرونته وواقعيته. -/ ملائمته للدول التي لن تستخدم التخطيط الاستراتيجي سابقاً.
-/ ملائمته للمؤسسات الحكومية التي تسعى لتحقيق الغايات الوطنية. -/ انه ينسجم مع اتجاهات تلك المؤسسات الحكومية التي تقدم الخدمات للجسم. -/ تميزه لكونه يركز على تحقيق النتائج وليس المدخلات. -/ يساعد على معرفة القيمة مقابل الكلفة أي تحديد المبالغ التي صرفت مقابل الخدمة المقدمة.

تحديد النتائج الرئيسية:

يبدأ التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج بتحديد النتائج الرئيسية في المنظمة او الادارة الحكومية المعنية والتي ينظر اليها بكونها الاهداف التي عليها ان تسعى لتحقيقها. ان النتيجة الرئيسة الواحدة هي نتيجة استراتيجية واحدة تصيح محط تركيز الوزارة او

/ مجيد الكرخي، " التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج"، وزارة الثقافة والفنون والتراث، مطبعة الريان، الدوحة، قطر، 2014، ص 87¹.

² / مجيد الكرخي، " التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج"، مصدر سبق ذكره، ص 94.

³ / 5- Armstrong. M. "A handbook of Human Resource", 2006.

⁴ 1- "The University of Sheffield" 2010-2015 Strategic Plan.

⁵ / 29- Michael S. Deimler "The Boston Consulting Group on Strategy: Classic Concepts and New Perspectives "(2010).

المنظمة ومن غير المحتمل ان تتغير في المدى القصير او المتوسط. أي ان التخطيط المبني على النتائج يبدأ بتحديد النتيجة الرئيسية.

اما في الخطط الاستراتيجية التي بنيت وفق منهجية اخرى فان المؤسسات كانت: (6)

1/ تحدد الاهداف وتدرس الواقع وتصنع الرسالة والرؤية في البداية.

2/ ماهي المخرجات التي علينا القيام بها من أجل تحقيق النتيجة الرئيسية المطلوبة؟.

3/ ماهي القدرات اللازمة التي يتعين توفيرها من أجل تحقيق هذه النتائج؟.

4/ ماهي نقاط القوة الموجودة لدى المنظمة والتي يمكن توظيفها في تحسين الخدمة؟.

5/ ماهي المخرجات التي على المنظمة انجازها وتقديمها للمستفيدين؟.

6/ ماهي النتائج التي ساهمت المنظمة في خلقها؟

جدوى تحديد النتائج الرئيسية:

نتلخص جدوى تحديد النتائج الرئيسية في الآتي: (7)

1/ تحديد دور المنظمة. 2/ تحقيق الالفة والانسجام بين مكونات الخطة الاستراتيجية. 3/ التركيز على النتائج. 4/ تسهيل وضع الاهداف

الاستراتيجية والفرعي 5/ تسهيل وضع اولويات الانشطة والفعاليات.

6/ المساعدة في توزيع الموارد.

خطوات اختيار أولويات النتائج الرئيسية:

لأجل اختيار النتائج المؤثرة على عمل المنظمة وسبل نجاحها وترتيب هذه النتائج حسب أهميتها يمكن إتباع الخطوات التالية: (8)

1/ إعداد وتدقيق القائمة الخام للنتائج الرئيسية. 2/ مناقشة وتحديد النتائج المتشابهة والمتعارضة بما يؤدي الى دمج واعادة صياغة هذه

النتائج. 3/ عرض قائمة النتائج بعد تقليصها من خلال الدمج واعادة الصياغة على فريق متخصص لترتيبها حسب الاهمية. 4/

استخراج نتائج التقييم وعندها ستظهر نتائج مهمة جدا ونواتج متوسطة الاهمية والبقية تقع في أعمدة الاهمية الضعيفة ويتعين

إستبعادها من القائمة.

5/ النقاط النتائج المهمة جدا واعادة ترتيبها حسب النقاط التي حصلت عليها وربما يتطلب الامر اعادة صياغتها لتحصل المنظمة على

قائمة النتائج الرئيسية. 6/ اضافة أي نتيجة هامة الى قائمة النتائج الرئيسية التي حصلت عليها المنظمة وفق الفقرة 5 اعلاه ليبلغ عددها

بين (5-8) نتيجة.

7/ وضع قائمة النتائج الرئيسية بشكلها النهائي واعتبارها الاساس في علاقتها في بناء الاستراتيجية وتنفيذها.

مراحل التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج:

يتكون نموذج التخطيط المبني على النتائج من ثلاث مراحل أساسية وتتضمن كل مرحلة عدد من الخطوات: (9)

المرحلة الاولى: مرحلة تحليل الواقع الذي من خلاله نتعرف على ما ياتي:

1/ اين نحن الآن؟ ماهو واقع المنظمة في الوقت الحاضر؟

2/ وماذا نريد ان نحققه في المستقبل؟ أي الى اين نريد ان نصل؟

3/ أي انها تعني بتوفير الاطار الاستراتيجي للخطة من خلال تحديد اتجاه مسار الجهة الحكومية/ الوزارة خلال فترة الخطة عبر

العديد من الخطوات المتسلسلة والمتراصة في رحلة التخطيط الاستراتيجي. ومن خلال تحليل الواقع والتعرف عليه يتم تحديد

الاتجاهات من خلال الخطة الاستراتيجية التي تعبر عن التغير المنشود.

المرحلة الثانية: مرحلة تحديد الاتجاهات:

ويتم في هذه المرحلة الوقوف على: (10)

1/ التاكيد على دور ومهام وسلطات وصلاحيات الجهة الحكومية/ الوزارة المعنية بالخطة.

2/ مسح البيئة الخارجية المؤثرة على اداء تلك الوزارة / الجهة الحكومية.

3/ تحديد نتيجة استراتيجية رئيسية واحدة ترغب الوزارة / الجهة في تحقيقها خلال فترة الخطة.

4/ تحديد النتائج الوسيطة التي تقود الى تحقيق النتيجة الاستراتيجية الرئيسية.

5/ تحديد الاهداف المفضية الى تحقيق كل نتيجة وسيطة.

⁶/Pfeiffer, Goodstein, Noland, "Applied Strategic planning, An Introduction", 1992.

⁷ / 41- Simon Wotton., "The 9-Step Approach to Strategic Planning "2002.

⁸ / 45- UC Berkeley, "Strategic Thinking and Planning", 2000.

⁹ / Fiona Graetz, "Strategic Thinking versus Strategic Planning: Towards Understanding Complementarities", (2002).

¹⁰ / Kathleen M. Eisenhardt "Speed and Strategic Choice: How Managers Accelerate Decision Making"(1990).

بعد دراسة الواقع والوقوف على ماذا نريد يصبح بمقدور الجهة المعنية تحديد نتيجة إستراتيجية واحدة والوصول إليها عن طريق النتائج الوسيطة.

المرحلة الثالثة: مرحلة تخطيط الاعمال:

بعد تحليل الواقع والنتيجة الرئيسية والنتائج الوسيطة والاهداف لابد من وضع السبل لكيفية تحقيق الاهداف؟ وهذا لا يتحقق الا الاجابة على السؤال المتعلق بكيف نصل الى ما نرغب في تحقيقه؟ وتتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية: (11)

- 1/ تحديد التدخلات الرئيسية اللازمة لتحقيق الاهداف التفصيلية. 2/ تحديد أولويات القدرات اللازمة للاضطلاع بتلك التدخلات والأنشطة اللازمة لسد فجوة هذه القدرات. 3/ التأكيد على أولويات التدخلات والقدرات والأنشطة اللازمة لسد فجوة هذه القدرات. 4/ تصميم واعداد وثيقة الخطة الاستراتيجية واعلام المعنيين بها وتشمل ما يلي: 1- التأكيد على أولويات التدخلات اللازمة. 2- وضع وثيقة الخطة.

المرحلة الرابعة: مرحلة تخطيط المخرجات:

تقوم في هذه المرحلة الوزارة/ الجهاز الحكومي بتحديد المخرجات التي ستقدمها خلال السنة القادمة من أجل تحقيق الاهداف المحددة وتتكون من الخطوات التالية: (12)

- 1/ تحديد المخرجات المستهدفة خلال العام الاول من الخطة. 2/ تحديد معايير ومؤشرات قياس تحقيق المخرجات. 3/ انتاج خطة المخرجات - خطة التنفيذ- واعلام كافة الاطراف المعنية بتنفيذها.

مفهوم الامن الغذائي:

تعريف منظمة الاغذية والزراعة للامن الغذائي:

" يتوفر الغذاء عندما تتاح لجميع الناس في جميع الاوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذى، ويلبي احتياجاتهم التغذوية ويكفل ان يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط (13)" هذا التعريف يتضمن اربعة ابعاد للامن الغذائي هي:

- 1/ **توافر الغذاء:** والذي يعنى توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة، سواء كان مصدر تلك المنتجات محلياً او مستورداً، ومضافاً إليها ما تحصل عليه الدول من مساعدات غذائية. (14)

- 2/ **الوصول الى الاغذية:** والذي يعبر عن إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسرة، حيث يشتمل القدرة الاقتصادية والاجتماعية والمادية، وكذا تقاليد المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، أي الثقافة الغذائية. (15).

- 3/ **استخدام الغذاء:** يفهم الاستخدام بشكل عام باعتباره الطريقة التي يصنع بها الجسد مختلف أنواع المغذيات في الغذاء. للحصول على الطاقة بكميات كافية للأفراد كنتيجة للعناية اللائقة وتجارب الاطعام، إعداد الغذاء، تنوع الانظمة الغذائية وتوزيع الغذاء داخل العائلات. يترافق مع الاستخدام الجيد ببيولوجيا لاستهلاك الغذاء، ومن هنا يتحدد الوضع التغذوي للأفراد.

- 4/ **الاستمرارية والديمومة:** إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كل الاوقات، دون مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب الازمات، سواء كانت ذات طبيعة اقتصادية او بيئية ... الخ. (16) سيظل هنالك إعتبار لإنعدام الأمن الغذائي اذا كان هناك صعوبة في الوصول للغذاء في فترات دورية مع مخاطر التدهور في الوضع الغذائي. مع ظروف الطقس غير الملائمة، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي او العوامل الاقتصادية (البطالة، إرتفاع أسعار الغذاء) من المحتمل ان تؤثر في وضع الأمن الغذائي. ولتحقيق أهداف الامن الغذائي يلزم إنجاز الأبعاد الأربعة بشكل مترام

تعريف لجنة الامن الغذائي العالمي:

" يتحقق الامن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الاوقات، الامكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي إحتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وتتمثل الركائز الاربع للامن الغذائي في: توافر الاغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها". والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي (17)

الحق في الحصول على غذاء كافي:

¹¹ حسين محمد جواد الجبوري، " المنهج المعاصر للتفكير الاستراتيجي"، محاضرة في جامعة بابل، ديسمبر 2012.

¹² /3. Carter McNamara, "Basic Guidelines for Successful Planning Process" 2004.

¹³ منظمة الاغذية والزراعة، الامم المتحدة " حالة إنعدام الامن الغذائي في العالم"، روما، 2010، 80.

¹⁴ منظمة الاغذية والزراعة، الامم المتحدة " حالة إنعدام الامن الغذائي في العالم"، روما، ، 18.2013

¹⁵ نفس المصدر السابق، 20.

/ حسين احمد السرحان وحسين باسم عبد الامير، " انعدام الامن الغذائي الاسباب وسبل المعالجة: القارة الافريقية انموذجاً"، مجلة جامعة

¹⁶ كربلاء 4 (2017): 139-140.

¹⁷ / <http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/ReformDoc/CFS20092Rev2AK7197.pdf>

أقرت الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁸⁾ لعام 1966: " بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولاسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية- الفقرة 1 من المادة 11". وقد أعطت لجنة الامم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁹⁾ تعريفا للحق في غذاء كاف على النحو التالي: " يتحقق الحق في غذاء كاف عندما يتمكن كل رجل وامرأة وطفل، بمفردهم او مع آخرين، من الحصول المادي والاقتصادي في جميع الاوقات على غذاء كاف او على وسائل شرائه وفحوى الحق في الغذاء الكافي يقتضي توافر الاغذية كماً ونوعاً بدرجة تكفي لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، على ان تكون خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الاغذية بطرق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الانسان الأخرى، وتشمل إمكانية الحصول عليه الإمكانية الاقتصادية والمادية على السواء".

نهج بناء الامن الغذائي المرن خلال الازمات:

تعتبر المسارات المؤدية الى الامن الغذائي معقدة بطبيعتها، حتى في السياقات الخالية من الازمات. تتصور أطر الاعمال التقليدية للامن الغذائي انه يعتمد على ثلاث ركائز: الوصول الى الغذاء وتوافره واستخدامه، ويجب ان تكون جميعها مستقرة او مستمرة بمرور الوقت.⁽²⁰⁾ بالتالي، لا يمكن الحفاظ على الامن الغذائي دون درجة معينة من المرونة. تعد قدرة الاشخاص على الحفاظ على إمكانية الوصول الى الغذاء وتوافره والاستفادة منه أثناء مواجهة العديد من الصدمات والضغوط (سواء كانت متعلقة بالصراع او المناخ او الصحة او السوق) أمراً بالغ الأهمية لتجنب الدخول في ازمة للأمن الغذائي او حتى المجاعة. يتطلب بناء أمن غذائي مرن في الازمات التي تسببها النزاعات الاجابة هذه الاسئلة كما يجري في سياقات أكثر استقراراً، ويعد فهم العلاقة بين الصدمات وعوامل الخطر المتطورة والدوافع المنهجية لانعدام الامن الغذائي في سياقات الصراع، مع تعزيز القدرات اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر على المدين القصير والطويل، وهو الخطوة الاولى نحو بناء الامن الغذائي خلال الازمات المدفوعة بالنزاعات. يعتمد هذا المنهج على كيفية دعم الفاعلين الدوليين العاملين في حالات النزاع هذه القدرات وتعزيزها.

أسئلة المرونة الخمسة: من أجل وضع استراتيجيات بناء المرونة، يركز تحليل المرونة لمؤسسة ميرسي كوريس على خمسة أسئلة أساسية: المرونة لأجل أي غاية؟ ما ناتج الرفاه الذي نهدف إليه؟ مرونة ماذا؟ أي الانظمة والسياقات وما الى ذلك التي نحاول بناء المرونة من خلالها؟ المرونة لأجل من؟ ما مجموعة الاشخاص التي نحاول جعلها أكثر مرونة؟ المرونة لأجل ماذا؟ ما الصدمات او الضغوطات الخاصة التي نحاول بناء المرونة مقابلها؟ المرونة من خلال ماذا؟ ما انواع القدرات او الموارد والاستراتيجيات التي يحتاج الاشخاص لنشرها للحفاظ على الرفاه في مواجهة الصدمات؟

إتباع سبل المرونة متعددة الأبعاد:

تتطلب الطبيعة المتغيرة والمعقدة للازمات الناجمة عن النزاعات استجابة متعددة الابعاد لبناء أمن غذائي قادر على الصمود. يجب ان تركز تلك الاستجابة على بناء قدرة الاشخاص والانظمة للحفاظ على الامن الغذائي او تحسينه في مواجهة الصراعات والعديد من الصدمات المتغيرة والمتباينة التي يواجهونها. يشمل ذلك تعزيز قدرات الاشخاص المتضررين من النزاعات على تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية مع الاستثمار في المستقبل أيضاً. وفي موازاة ذلك، يشمل تعزيز قدرة الانظمة التي تعتمد عليها الاسر لتلبية الاحتياجات الغذائية، على الرغم من الصراع المستمر، الاسواق المحلية والشبكات الاجتماعية والخدمات الاساسية. تعتبر هذه الانظمة ضرورية لبقاء العائلات على قيد ال للحياة اثناء الازمات وتمثل أساساً للتعافي على المدى الطويل. وفي المزيد من السياقات التي تعاني من مستويات مغالية من العنف والاستضعاف، يكون من الصعب بناء قدرة الانظمة نفسها، لكن لايزال بإمكاننا العمل من خلالها. قد تعمل القدرات على بناء المرونة بطرق مختلفة. تهدف هذه القدرات، في بعض الحالات، الى تلبية الاحتياجات العاجلة. في حالات اخرى، تساعد القدرة على تقادي التراجع او حتى منع تصعيد ازمة الأمن الغذائي. وتسهل القدرات الأخرى المزيد من التغيير

¹⁸ / <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>.

¹⁹ / <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CESCR/Pages/CESCRIndex.aspx>.

²⁰ / الأمن الغذائي المتجدد خلال الازمات المدفوعة بالنزاعات: نهج مؤسسة ميرسي كوريس، اغسطس 2021، ص 3.

التحويلي والمستدام، حيث نهدف الى تحويل الدوافع لأزمات الأمن الغذائي⁽²¹⁾ يمكن أيضاً تطبيق مثل هذا النهج على الازمات غير القائمة على النزاعات. وبشكل حسم، مع ذلك فإنه يعمل أيضاً مع السياقات التي تعاني من الصراعات.

قدرات المرونة للأمن الغذائي خلال الأزمات تشمل مايلي:

- 1/ **تلبية الاحتياجات السريعة:** ضمان وجود الحد الأدنى من السلع والخدمات التي يحتاجها الأشخاص للبقاء على قيد الحياة، أي الطعام والماء والمأوى والرعاية الصحية وما إلى ذلك.
 - 2/ **تفادي التراجع:** ضمان وصول الأشخاص أو المؤسسات إلى الموارد للتكيف بأفضل ما يمكنهم من لإدارة آثار الازمة الحالية، دون المساس بالأمن الغذائي في المستقبل.
 - 3/ **منع تصعيد الازمة:** معالجة الآثار النهائية لازمات الأمن الغذائي والمخاطر الناشئة حديثاً، بما في ذلك مسببات العنف التي قد تؤدي إلى اشتعال ظروف الازمات الغذائية أو تفاقمها.
 - 4/ **تغيير الدوافع:** التعامل مع السبب الأساسي لانعدام الأمن الغذائي ودوافع الاستضعاف.
- الانظمة الغذائية:** يشمل النظام الغذائي جميع التفاعلات والعمليات المتعلقة بإنتاج الغذاء واستهلاكه، من المزرعة إلى الفم والنفايات. وهو يتضمن طرق إنتاج الغذاء وحصاده ومعالجته وتوزيعه واستهلاكه والتصرف فيه، والأشخاص والمؤسسات العديدة التي تحرك تلك العمليات والتفاعلات وتتأثر بها، وتأثيرات العوامل الفسيولوجية والاجتماعية-الثقافية والاقتصادية والسياسية / الحاكمة والبيئية والبنية التحتية التي تشكل النظام⁽²²⁾ يضم النظام الغذائي سلسلة إمداد الغذاء الشاملة مع إدارتها عبر العديد من الانظمة وكيفية تفاعل الأشخاص معها. ولكي يعمل هذا النظام الغذائي على تحقيق الأمن الغذائي المرن، يجب ان تكون تلك الاجراءات والعمليات المشتركة دورية وتعزز الصدمات والضغوط وتتكيف معها وتخففها، كما تتيح في النهاية الوصول المنصف والمستقر والمستقل إلى الغذاء الصحي وتوافره واستخدامه⁽²³⁾.

يُعرف محلي الأمن الغذائي نوعان من إنعدام الأمن الغذائي:

هو:	إنعدام الأمن الغذائي المزمن	إنعدام الأمن الغذائي العابر
يحدث عندما:	الناس عاجزون عن القدرة لمقابلة الحد الأدنى من الغذاء لفترة زمنية طويلة.	يحدث هبوط مفاجئ في القدرة على الإنتاج أو الوصول لطعام كافي لتحسين الوضع الغذائي
النتائج المترتبة عليه:	يترافق مع الفقر، النقص في الاصول الوصول غير الكافي للاصول الانتاجية او المالية.	الصدمات والتقلبات في وفرة الغذاء والوصول اليه، والتغيرات السنوية في إنتاج الغذاء، اسعار الغذاء ودخل العائلات.
يمكن التغلب عليها:	يعتمد على نماذج للقياس طويلة المدى تستخدم لتقدير الفقر، مثل التعليم أو الوصول إلى الموارد الانتاجية مثل الائتمان. الحاجة للوصول المباشر للغذاء لتمكينهم من رفع قدرتهم الانتاجية.	إنعدام الأمن الغذائي العابر يكون غير متوقع ويمكن ان يحدث بشكل مفاجئ، مما يجعل هناك صعوبة في التخطيط والبرمجة مما يتطلب قدرات مختلفة وتدخلات متنوعة، تشمل قدرات الانذار المبكر و برامج شبكات الامان المجتمعي.

(24)

مفهوم الأمن الغذائي الموسمي:

يتموضع مفهوم الأمن الغذائي الموسمي بين إنعدام الأمن الغذائي المزمن والعابر. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي المزمن كحالة عادة يمكن التنبؤ بها يتبعها سلسلة من الاحداث. ومهما يكن من أمر انعدام الأمن الغذائي الموسمي يكون محصوراً في فترة زمنية متكررة ومعينة، اما انعدام الأمن الغذائي العابر يحدث عندما يرتبط بنمط التقلبات الدورية المترافقة نقص وفرة الغذاء والوصول إليه. ويرتبط ذلك بالتقلبات الموسمية في المناخ، وأنماط الحصاد، وفرص العمل (طلب العمل) والأمراض.

مفهوم شبكات الامان:

/ بيتر ينيك، أولجا، كيث بروكتور وجون كورتز، "نحو المرونة: تعزيز الأثر الجماعي في الازمات المطولة"، واشنطن العاصمة: مؤسسة

²¹ ميرسي كوريس ، 2020، ص 4. /

²² نفس المصدر السابق، ص 6.

²³ نفس المصدر السابق، ص 7.

تشير الى تدابير واجراءات لتحسين الوصول المباشر للغذاء ومن المرجح ان يستفاد من تلك التدابير عندما ترتبط تلك الاجراءات ببرامج شبكات الامان الاجتماعى و تتضمن شبكات الامان تحويل الاموال للفئات الاجتماعية عاجزة عن القيام بأي عمل سواء بسبب الاعداد او حالات العجز والفئات الاجتماعية من ذوى الاعاقة والفئات المتأثرة موسميا بالكوارث الطبيعية او الكساد الاقتصادى وتشمل شبكات الامان الاجتماعى الفئات التالية:(25)

***/ برامج العمل مقابل الغذاء:** وهى برامج توفر الدعم لارباب الاسر مقابل ترقية استخدام البنيات التحتية مثل تنظيف قنوات الرى الصغيرة، والطرق الريفية، بناء المرافق الصحية والتعليمية فى الريف.

***/ برامج التغذية المباشرة الموجهة:** وتشمل برامج توفير الوجبات المدرسية، توفير الرعاية والتغذية الصحية للامهات الحوامل بمافى ذلك رعاية الاطفال دون سن الخامسة من خلال مراكز الرعاية الصحية الاساسية

***/ برامج تحويل الاموال:** هذه البرامج تكون فى صورة مبالغ مالية وتشمل طوابع الطعام وحصص الدعم وغيرها من التدابير الموجهة للعائلات الفقيرة.

مفهوم إنعدام الامن الغذائى الحاد: عند تحليل إنعدام الامن الغذائى، ليس كافيا معرفة مدة المشكلة التى عايشها الناس، بل ايضا معرفة مدى كثافة وشدة انعدام الامن الغذائى فى تعريف المشكلة المرتبطة بالامن الغذائى والوضع التغذوى. تلك المعرفة تؤثر على طبيعة ومدى الاضطراب والاحتياج للمساعدة المطلوبة من قبل مجموعات السكان المتأثرة. ان اختلاف المراحل وترتيبها وتصنيفها لحالة الامن الغذائى تم تطويرها بواسطة المحللين عن طريق استخدام مختلف المؤشرات او المقاييس وعلى سبيل المثال تشمل: (26)

-/ قياس شدة/حدة سوء التغذية: قياس الجوع عبر مقياس تجميعى من قبل منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) حيث تعرف سوء التغذية بالاحالة الى كنسبة للسكان ومقدار الطاقة الغذائية المستهلكة تكون أقل من النسبة المحددة سلفا. تلك العتبة تحدد الدولة المعنية لتقيس وفق شروط محددة عدد السعرات المطلوبة فى الحالة الطبيعية، وتعكس وضعية سوء التغذية المعاناة المتأنية من الحرمان الغذائى. ان شدة/ حدة سوء التغذية تشير الى الحرمان من الغذاء، والى ان مقدار الطاقة الغذائية المستهلكة يقع تحت العتبة المحددة سلفا من السعرات الحرارية اللازمة للانسان خلال اليوم.

***/ التصنيف المرحلى المتكامل للامن الغذائى:**

يعد واحد من المقاييس العالمية شائعة الاستخدام فى تصنيف درجة شدة وحجم إنعدام الامن الغذائى وسوء التغذية، وهو نتاج شراكة بين عدة منظمات على المستوى العالمى والاقليمى والقطرى، تستهدف اتباع أعلى معايير الجودة فى تحليل الامن الغذائى والتغذية والحفاظ عليها. وقد اصبح هذا التصنيف تدريجيا المعيار الدولى لتصنيف انعدام الامن الغذائى وسوء التغذية. ويركز التصنيف على توفير معلومات يحتاجها اصحاب المصلحة حول العالم دائما لصناعة القرارات الاستراتيجية. وقد تستدعى الحاجة توافر معلومات دقيقة لاتخاذ قرارات محددة او للاجابة على اسئلة معينة، ويقدم التصنيف معلومات جوهرية وضرورية فى مجموعة كبيرة من السياقات بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة ويمكن الاعتماد عليها. هذا التصنيف يفرق بين انعدام الامن الغذائى الحاد وانعدام الامن الغذائى المزمن وسوء التغذية الحاد نظراً للحاجة الى تدخلات مختلفة لمعالجة كل وضع. كما يعد هذا التصنيف بمثابة منصة لعرض اوجه الترابط بين انعدام الامن الغذائى وسوء التغذية، وبين انعدام الامن الغذائى الحاد والمزمن، من اجل دعم التخطيط للاستجابة المتكاملة والمنسقة على نحو أفضل. يعرض الشكل رقم (1) بالتفصيل محور تركيز كل مقياس من المقاييس الثلاثة والاجراءات التى يوصى بها. (27)

مقاييس التصنيف الثلاثة:(28)

مقياس التصنيف	يحدد الحاجة لاتخاذ اجراءات عاجلة من اجل	يحدد المناطق والسكان على اساس:
انعدام الامن الغذائى الحاد	تقليل الفجوات الغذائية وحماية ارواح السكان وسبل كسب عيشهم	الحرمان من الغذاء على نحو او سبل كسب العيش بغض النظر عن اسبابه او سياقه او مدته.

²⁵ /Devereux,S.2006 Distinguishing between chronic and transitory food insecurity in emerging needs assessment.SENAC.WFP.Rome

²⁶ / www.fao.org/DOCREP/006/Y5095E00.htm

/ التصنيف المرحلى المتكامل للامن الغذائى، دلائل ومعايير لقرارات أفضل تتعلق بالامن الغذائى والتغذية، النسخة الثالثة من الدليل الفنى للتصنيف المرحلى المتكامل للامن الغذائى، روما، اغسطس 2022، ص 19.

²⁸ / نفس المصدر السابق، ص 20.

انعدام الامن الغذائى المزمن	تناول العوامل الرئيسية وربما تنفيذ برامج شبكة الامان	عدم القدرة الدائمة او الموسمية على استهلاك كمية كافية من الغذاء من اجل حياة صحية تتسم بالنشاط نتيجة لاسباب هيكلية بالاساس.
سوء التغذية الحاد	زيادة معالجة سوء التغذية الحاد ووقاية السكان المتضررين منها.	ارتفاع نسبة انتشار سوء التغذية الحاد المصحوب بمستويات مرتفعة او متزايدة لمعدل الاصابة بالامراض او ظهور فجوات فى استهلاك الغذاء بين الافراد.

الطريقة التى يعمل بها هذا التصنيف: يستفيد التصنيف من الادلة المتاحة باتباع عملية تتسم بالشفافية والدقة ويمكن متابعتها، مع الوضع فى الاعتبار نطاق الظروف التى يمكن ان تقيد بها نوعية وكمية الادلة مع ضمان الالتزام بالحد الأدنى من المعايير. ويتضمن التصنيف ثلاثة مقاييس: انعدام الامن الغذائى الحاد وسوء التغذية الحاد وانعدام الامن الغذائى المزمن. مقياس يصنف وضعاً محدداً يرتبط باستجابات معينة. والشكل التالى يصف استخدامات كل مقياس والفروق التحليلية بينها. (29)

لمحة عامة عن المقاييس الثلاثة: (30)

سوء التغذية الحاد	انعدام الامن الغذائى المزمن	انعدام الامن الغذائى الحاد	سوء التغذية الحاد العالمى الذى يتضح من نحافة الافراد او الاصابة بمرض الودمة
انعدام الامن الغذائى الذى يستمر بالاساس على مر من الزمن لاسباب هيكلية من بينها انعدام الغذائى الموسمى خلال السنة.	انعدام الامن الغذائى لذى يظهر عند نقطة زمنية محددة وبدرجة من الشدة تهدد الارواح او سبل كسب العيش او كلاهما، بغض النظر عن الاسباب او السياق او المدة	تعريف انعدام الامن الغذائى وسوء التغذية طبقاً للتصنيف.	
تحسين نوعية وكمية الغذاء على المدى المتوسط والطويل من اجل حياة مليئة بالنشاط والصحة.	اهداف قصيرة الاجل لمنع او تقليل حالات انعدام الامن الغذائى الحاد الذى يهدد الارواح وسبل كسب العيش.	الاجراءات المناسبة مع الاهداف الاستراتيجية المحددة.	اهداف قصيرة وطويلة الاجل لمنع او تقليل المستويات المرتفعة من سوء التغذية الحاد.
خمس مراحل للشدة: 1/ الحد الأدنى / منعمة 2/ الشدة 3/ الازمة 4/ الطوارئ 5/ الكارثة/ المجاعة	اربع مستويات للشدة: 1/ الحد الأدنى/ منعمة 2/ خفيفة. 3/ متوسطة. 4/ شديدة.	خمس مراحل للشدة: 1/ مقبولة. 2/ منذرة بالخطر. 3/ حادة. 4/ خطرة. 5/ بالغة الخطورة.	فئات الشدة
تحديد المناطق التى ترتفع بها نسبة الاطفال الذين يعانون من الهزال او الودمة او كلاهما.	تحديد المناطق التى ترتفع بها نسبة الاسر المعيشية التى لا تتمكن على المدى الطويل من الحصول على احتياجاتها من الغذاء الكافى سواء من المغذيات الدقيقة او الكبيرة.	تحديد المناطق التى ترتفع بها نسبة الاسر المعيشية التى تعاني من فجوات كبيرة فى الطاقة الغذائية او استراتيجيات تغيير سبل كسب العيش التى يمكن ان تعرض الارواح وسبل كسب العيش للخطر.	التركيز التحليلي

المبحث الثانى: الإطار التطبيقي: تشخيص حالة توافر الغذاء فى السودان: الفرص والمهددات.

تمهيد:

²⁹ نفس المصدر السابق، ص21.

³⁰ التصنيف المرحلى المتكامل للأمن الغذائى، روما، اغسطس 2022، ص 21. مصدر سبق ذكره.

سيتم تحليل الوضع الراهن بالتركيز على الاسباب الجذرية والهيكلية للامن الغذائي ، بجانب تحليل الاسباب الظرفية المؤثرة على انعدام الامن الغذائي في سياق الحرب الجارية الآن. وحزمة الاسباب الجذرية والهيكلية تتضمن تناول القطاع الزراعي المطري التقليدي في السودان وتوصيف التحديات الحرجة لاتاحة الغذاء وفرص الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية، بجانب تحليل اهمية القطاع المطري للاقتصاد القومي وتقييم أدائه ومساهمته في الاننتاج القومي والقيمة المضافة، ودور ذلك في تدنى وتراجع الامن الغذائي والتغذية.

يمتلك السودان قاعدة زاهرة بالموارد والثروات الطبيعية المتنوعة، متعددة وغير متجددة تشمل الارض الزراعية الشاسعة والثروة الحيوانية والمياه والمعادن والغابات. اما النفط والذهب فيعتبران من الصناعات الناضبة ذات المستقبل المحدود لكونهما غير متجددتين. وعلى العموم فان استخدام الارض لانتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في القطاع المطري التقليدي قد كان يتم بصورة منظمة ومستنزفة، الامر الذي احدث ضرراً ظاهراً بالموارد الطبيعية التي تعتمد عليها تلك النظم الانتاجية. وعلى ذات شاكلة النقط والذهب فان الاراضي وموارد الغابات مواجهان بمخاطر الدمار والاستنزاف ما لم تتخذ الاجراءات الكافية لاستدامتها وفقاً لتخطيط استراتيجي مبني على النتائج الجوهرية التي تحقق اتاحية الغذاء في السودان.

تشخيص القطاع الزراعي المطري التقليدي:

بات من المسلم به ان الخيار الوحيد للتنمية المستدامة على المدى البعيد في السودان، وكذلك تحسين مداخله من النقد الاجنبي يعتمدان بصورة أساسية على الزراعة، واذا قدر للسودان العودة الى الاعتماد على الزراعة المطرية التقليدية مع استمرار نظامها السائد حالياً فان الموارد الطبيعية وانتاجيتها قد تتعرض للمزيد من التدهور وذلك للعوامل التالية:

1/ الزراعة المطرية التقليدية صارت نشاطاً غير مجز:

ان الاداء المتدنى لهذا القطاع هو مؤشر على ان مساهمته دون امكانياته. فمعدل النمو الثابت بالنسبة للمحاصيل أثناء تسعينيات القرن الماضي انخفض من 24.6% الى 2.4% خلال الاعوام 2000-2008م. ويعزى ذلك لتدنى الانتاجية بصفة أساسية ويلاحظ ان حدوث أي ارتفاع في الانتاج الكلي لهذا القطاع يعود أساساً الى التوسع في المساحات وليس لارتفاع معدل انتاجية الفدان، فقد تدنت انتاجية الذرة – المحصول الرئيسي في هذا القطاع – من 171كجم/فدان خلال الفترة 1972/71-1991/90م الى 158كجم/فدان في الفترة من 1992/19-2012/11م. اما السمس – وهو المحصول الغالب في الزراعة المطرية- فقد تدنى بصورة مريعة (حيث انخفض متوسط معدل الانتاجية السنوي من 74كجم/فدان خلال فترة سبعينيات الى تسعينيات القرن الماضي الى 49كجم/ فدان خلال الفترة من تسعينيات القرن الماضي حتى العام 2012)⁽³¹⁾.

اما إنتاجية الثروة الحيوانية فهي الاخرى متدنية، فمعدلات الخصوبة بالنسبة للضان والتي تعرف بنسبة الحمل منسوبة اجمالاً الى الاناث البالغات تتراوح ما بين 60% الى 83% في مناطق الرعي مما يعكس مستوى نمو متواضع، وكذلك نسبة السحب الضعيفة المعهودة في السودان، بل وحتى قياساً بالمعايير الافريقية⁽³²⁾. ويتم تعويض الانتاج بزيادة عدد القطيع الذي يزيد الاستهلاك المحلي منه عما يتم تصديره، إذ أن الاسعار المحلية تفوق أسعار المصادر. تُظهر بيانات الميزة النسبية المعلنة ان صادرات الدخن واللحم المذبوح والابقار ظلت تعاني من ضعف قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية منذ العام 2000م، اما الفول السوداني فقد فقد هو الآخر قدرته التنافسية في الاسواق العالمية. وهناك منتجات أخرى، وخاصة السمس والضان والابل على الرغم مما لديها من ميزة تنافسية معتبرة، إلا أنها تميل نحو التدنى مع مرور الوقت. وهذا الوضع هو انعكاس واضح لضعف التحول التقني ولتجديد والابتكار المطلوبين لتطوير هذا القطاع. الى جانب الاساليب غير الفعالة في نقل التقنية الحديثة. وينعكس ذلك في ضعف الاداء في الصادرات الزراعية على وجه العموم. فقد ظلت الصادرات الزراعية بصفة عامة راكدة بمتوسط 500 مليون دولاراً في العام بالاسعار الاسمية على مدى نحو 40 عاماً كما توضح التقارير السنوية للبنك المركزي⁽³³⁾.

2/ الزراعة المطرية التقليدية تفتقر الى الممارسات البيئية السليمة:

ان الاساليب المتبعة في تصريف أنشطة القطاعات الفرعية المكونة للقطاع المطري تحديدا الزراعة المطرية شبه الآلية والزراعة التقليدية والثروة الحيوانية وشبه المترحلة هي المهده الحقيقي لبقاء القطاع المطري التقليدي بأسره. وكنتيجه لانعدام نظام ملكية الارض(او نظام

/ البنك الدولي 2009، " السودان – الطريق نحو النمو المستدام وذو قاعدة عريضة – تخفيف حدة الفقر ووحدة الادارة الاقتصادية- المنطقة الافريقية³¹

³²// البنك الدولي 2009، " السودان – الطريق نحو النمو المستدام وذو قاعدة عريضة – المصدر السابق.

43/ حامد الفكي وحسب الرسول حاج السعيد، " ورقة عمل عن القدرة التنافسية للقطاع المطري التقليدي"، مركز مأمون بحيري للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا، الخرطوم سبتمبر 2013.

إيجارة قابل للتداول التجاري على المدى الطويل) وعدم كفاية المدخلات، فإن الممارسات الإدارية المتبعة حالياً والمنطقة من منظور قصير المدى تتجاهل التكلفة الاجتماعية للأضرار البيئية.⁽³⁴⁾ أما المزارعون التقليديون فيتوسعون أفقياً عن طريق زيادة الرقعة المزروعة لتعويض ضعف الانتاجية. واثناء ذلك يستمر الرعاة البدو وشبه الرحل في زيادة اعداد قطعانهم الى ما يفوق الطاقة الاستيعابية للمرعى كوسيلة لتفادي مخاطر الامراض والجفاف.

ان الضغوط المتزايدة على الارض الناتجة عن تزايد اعداد الحيوانات وبمعدل سحب يقل عن المعدل المثالي، وزيادة الطلب على الارض الاستثمارية كل هذه العوامل مجتمعة أدت لضغوط غير مسبقة لاستخدامات الارض، وضيق طرق ومسارات الماشية واضعت تنميتها، فضلاً عن ذلك فان انفصال جنوب السودان ادى بدوره لفقدان المراعى والمساحات المتاحة للرعى وقفل مسارات الماشية. ان عمليات الرعى التي ظلت تمارس عبر القرون اعترتها الدولتان المتناحرتان ومن ذلك الاوان عملية تعدى، أدت في كثير من الاحيان الى التنازع بين القبائل فيما يتعلق بالرعى والماء وفضاءات المرعى. وفي حقيقة الامر فقد قوبلت كل المحاولات الساعية لفتح وتوسيع مسارات الماشية بالمقاومة من قبل المستثمرين المحليين والاجانب والمزارعين التقليديين الذين وقعوا هم أنفسهم فريسة لعملية استلاب الارض التي تنتسج دوائرها بانتظام تحت رعاية الحكومة. لقد أجمع أصحاب المصالح على ان تنمية المجموعات الريفية رهينة بتوفير بنىات تحتية ريفية في المجالين الاقتصادى والاجتماعى تشمل التعليم والصحة واليماه وانشاء الطرق الرئيسية والفرعية. إلا ان الحكومة الاتحادية والولائية لم تتمكن من توفير هذه المتطلبات الاساسية. وفي واقع الامر فان أسبقيات التنمية الريفية تتصف بالاختلال وعدم التوازن، مما يستلزم تصحيح هذه الاوضاع في الحال ودون إبطاء ان كان يراد لتجمعات الثروة الحيوانية ان تكون منتجة ومنافسة في الاسواق وللمزارعين لتمكنهم من التحسين وزيادة الانتاج وللمنافسة ايضا.⁽³⁵⁾

تحتل الزراعة المطرية شبه الآلية أجزاء واسعة من السهول الطينية في حزام السافانا الغنية، وظلت في توسع مطرد من حوالى 8.9 مليون فدان في الاعوام 1985/80 الى 14.5 مليون فدان في الفترة من 2006-2012 ممتدة من الفشة في شرق السودانالى جنوب كردفان في الوسط، وجنوب دارفور (ام عجاج) في أقصى الغرب. وتتراوح مساحات الزراعة المطرية شبه الآلية للأفراد ما بين 500-1500 فداناً خارج التخطيط متفوقة بذلك على حجم المساحات المخططة. ويتم تخصيص الاراضى لموظفى الدولة والمستثمرين من القطاع الخاص لانتاج الحبوب لاغراض الصادرات. وهكذا تسببت الزراعة المطرية شبه الآلية في طرد صغار المزارعين والتدخل في مسارات الرعى واحداث النزاعات بين صغار المزارعين واصحاب قطعان الثروة الحيوانية وكبار المستثمرين، لقد خلف نظام الانتاج بهذا الاسلوب ملايين الافدنة عبارة عن صحراء جرداء، واذا استمر الحال في استنزاف الارض على هذا المنوال فان الامر مسألة وقت فقط لكي تتحول معظم أجزاء البلاد الى فقر يباب.⁽³⁶⁾

3/ تجاهل القطاع الزراعى المطرى التقليدى يزيد من حدة الفقر فى الريف:

ان معدلات الفقر هي سلفاً مرتفعة في المناطق الريفية وهي المناطق الرئيسية للزراعة المطرية التقليدية اذ تبلغ نسبة الفقر فيها 57.6% مقارنة بنسبة 26.5% في المناطق الحضرية. وفيما تمثل نسبة سكان الريف باستثناء الرحل 58% من اجمالى السكان، فان نسبة فقراء الريف تساوى نحو 75% من اجمالى الفقراء في البلاد. وعند مراجعة أسوأ حالات الفقر في الولايات يتبين انها تتركز في الولايات التي تنتشر فيها الزراعة المطرية التقليدية والمعاناة الاجتماعية، وتحديدًا: شمال دارفور 69% من السكان تحت خط الفقر، وتليها جنوب دارفور 61.2% ، ثم جنوب كردفان 60% ، فشمال كردفان 57.9%.

تتكون أنظمة الثروة الحيوانية في القطاع المطرى التقليدى من: 1/ الرعاة البدو وشبه الرحل. 2/ المستقرين في نطاق ضيق. وتواجه المجموعة الاولى أي الرعاة شبه البدو وشبه الرحل المشاكل العويصة. وهذا النظام الرعوى هو نظام إنتاج يتسم بالاستغلال الواسع للموارد. لقد عاش تقلبات الامطار ، وعدم ضمان توفر المرعى في الماضى بتطوير وإتباع استراتيجيات واساليب لمواكبة هذه الظروف مثل تربية نوعيات مقاومة ولكن قليلة الانتاج من الحيوان، والاحتفاظ بعدد كبير منها ضماناً لمواجهة الامراض والجفاف⁽³⁷⁾ هذا النظام وجد دعماً كبيراً وسنداً قوياً في الماضى من الادارة الاهلية تبنتها وقننتها سلطات دارفور وسناحيث تم تطويرها بواسطة الادارة البريطانية كنوع من الادارة الفعالة غير المباشرة. كما تبنتها أيضاً الانظمة الوطنية عقب الاستقلال في 1956 وحتى اوائل سبعينيات القرن الماضى. وقد ألغى نظام الادارة الاهلية في عام 1971 وصاحب ذلك ايضا صدور قانون الاراضى غير المسجلة اسنة 1970، وقانون التاميم والمصادرة لسنة 1970 والذي

^{34/} عمر عجمي ويعقوب عبدالله، " الحوكمة البيئية في السودان"، تقرير خبراء غير منشور، برنامج الامم المتحدة للبيئة، 2012.

^{35/} عمر عجمي ويعقوب عبدالله، مصدر سبق ذكره.

^{36/} الفاتح على صديق، "سياسات القطاع المطرى التقليدى"، اكتوبر 2012.

^{37/} عبدالرازق البشير وعلى عبد العزيز، "الامن الغذائى والحد من الفقر فى القطاع المطرى التقليدى"، اغسطس 2012.

نجم عنه تأميم شركات تجارية تابعة للقطاع الخاص وتعمل في مجال التسويق والتمويل الزراعي. وترتب على ذلك توجيه ضربة قاسية للتنمية الثروة الحيوانية والزراعية بوجه عام.

ونتيجة لذلك فقد باتت تلوح علامات التدهور الحتمي لاستراتيجيات المواءمة التقليدية وعجزها المتصاعد عن الحفاظ على الانظمة الرعوية وحمايتها من الانهيار، فمع توالي موجات الجفاف وسياسات الحكومة غير الرشيدة تم اضعاف القطاع الرعوى من خلال تخصيص المزيد من الاراضى الرعوية لزراعة المحاصيل بالوسائل التقليدية والمطرية شبه الآلية. وقد سهل صدور قانون الاراضى غير المسجلة لسنة 1970 ، وإلغاء الادارة الاهلية عام 1971 عملية الاستيلاء على الاراضى الرعوية الخاصة بالقبائل وتحويلها الى مزارع كبيرة لانتاج المحاصيل بدون بذل مجهود يذكر لتخفيف الاثر على المستخدمين التقليديين لهذه الارض. ايضا مثل انفصال جنوب السودان ضربة قاصمة الى استدامة النظام الرعوى، باعتبار ان الانظمة الرعوية تتكيف مع تقلبات الموارد الرعوية من خلال الحركة الدائمة أثناء فصل الخريف شمالاً والمخاريف، وأثناء فصل الصيف جنوباً" المصايف"، هذا الحراك المستمر أدى الى خلق علاقة دينامية عبر التاريخ بين البيئات الجافة في الشمال والرطبة في الجنوب من خلال عدد من المسارات. وهكذا، فقد السودان المراعى الخصبة في الجنوب بسبب الانفصال⁽³⁸⁾.

ان العوامل سالفة الذكر تشير بوضوح الى ان مستقبل الرعى في السودان يشوبه الكثير من الغموض. فالاتجاهات الحالية لاستخدامات الارض تنذر بان نظام الرعى مهدد بالزوال التام في المستقبل القريب وسيترتب على ذلك آثار وخيمة ومدمرة بالنسبة لتركيبية وتنوع الاقتصاد السودانى، مع نقشى البطالة، واختلال اسلوب معيشة المجتمعات الرعوية وتوسيع قاعدة الفقر، وتهديد الامن الغذائى والتغذية وصحة المجتمع. يترافق مع ذلك تفاقم النزاعات الاجتماعية والقبلية إثر تقلص الموارد الطبيعية للمراعى، وخلافا لنظام الانتاج الرعوى البحت، فإن نظام الانتاج المستقر الاقل حجماً، والذي يمازج بين النشاط الرعوى والانتاج الزراعى سوف يكون له مستقبل أفضل، وخاصة الزراعة المختلطة، وذلك بتطبيق اصلاحات معينة في مجال ملكية الارض، وتقديم الخدمات والانفتاح على الاسواق مما سيساعد في تحقيق الاستدامة المنشودة⁽³⁹⁾.

4/ الامن الغذائى وتحديات الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية:

التقييم الذى اجراه برنامج الامم المتحدة للبيئة عام 2007 أكد ان السودان كغيره من دول الساحل قد غشيته سلسلة من موجات الجفاف خلال العقود الماضية. وتفاقمت الاوضاع في السودان عقب انفصال جنوب السودان، ويصنف السودان الآن ضمن مجموعة الاقطار الجافة. ويشير التقرير الى ان انحسار الموارد الطبيعية الناجم عن التغيرات المناخية يعد سبباً رئيسياً للصعوبات الاجتماعية والنزاعات. وأشار التقرير الى انه وعلى نطاق حزام السافانا سوف تتسبب التغيرات المناخية في المزيد من تقليص انتاج الطعام، وتظهر التكهات ايضا ان تدهور معدلات هطول الامطار مع ما يصاحبه من تغير سيؤدى الى نقصان في انتاج المحاصيل بنسبة 70% كما سيؤدى الى تقليص مساحات المرعى بدرجة كبيرة في المناطق الأكثر تأثراً. ان هذا الموقف يتطلب إجراء تعديلات رئيسية في السياسات والنظم والتحكم في استخدامات الاراضى ، على ان تركز السياسات الاصلاحية على الكفاءة وعدالة استخدامات الاراضى والمياه، وصيانة التربة والاستخدام⁽⁴⁰⁾ الامثل لمناطق الرعى، ومراقبة ورصد احوال المناخ والجفاف واستخدام نظم الانذار المبكر. ان الخطر المائل من جراء تجاهل تطبيق الاصلاحات اللازمة على انظمة الانتاج الحالية يتخطى الاعتبارات البيئية والاقتصادية الى السلام والاستقرار الاجتماعى في البلاد، لقد ظل السودان طوال تاريخه الحديث يتبع سياسات لم تأخذ في الاعتبار التنمية المتوازنة ببعدها الجغرافى، الامر الذى يعتبر العنصر الاساسى فى تعميق جذور المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن إهمال مناطق الزراعة المطرية كان وسيظل المصدر الرئيسى للشكاوى والتوترات التى تجسدت فى موجات النزوح الجماعى والنزاعات المسلحة، ما لم توجه اليها الانظار لمعالجة قضاياها الماثلة. وتنعكس مظاهر التنمية غير المتوازنة بجلاء ووضوح فى المؤشرات والمعايير الاقتصادية والاجتماعية. فحجم الاستثمار المباشر فى القطاع الزراعى المطرى التقليدى يمثل فقط نسبة 4% من اجمالى الاستثمارات الاتحادية خلال السنوات العشرين الماضية، مقارنة بحوالى 60% من الاستثمار المباشر فى قطاعى الري والطاقة. وكما هو معلوم فان طبيعة قطاعى الزراعة المروية والطاقة تنسم بالكثافة الراسمالية مقارنة بالقطاع المطرى التقليدى، الا ان هناك عدم تناسب واضح فيما يتعلق بتخصيص الموارد. فالقطاع المطرى التقليدى يحتاج الى حجم كبير من الموارد فى المراحل الاولى لتنميته لمقابلة تكاليف البحوث فى مجالى الزراعة والثروة الحيوانية، والبنى التحتية للتسويق مثل اقامة المحاجر والمسالك ونقاط المياه، والرى التكميلى والطرق الرئيسية والريفية الفرعية.

/ عبد اللطيف عجمي، " مذكرة عن سلسلة السوق -انظمة السوق والسياسات القومية وتأثيراتها على تجارة الثروة الحيوانية فى دارفور- ورقة 38 خلفية مقدمة لـ) عن تجارة الثروة الحيوانية ابريل 2012/

³⁹/ مكى عبداللطيف، " تحسين انتاج المحاصيل فى القطاع المطرى التقليدى"، اكتوبر 2012.

⁴⁰/ نفس المصدر السابق.

5/ مساهمة القطاع في الانتاج القومى والقيمة المضافة:

يكتسب القطاع المبرى التقليدى اهميته الكبرى من حيث حجم المساحة المزروعة، واجمالى الانتاج، والمساهمة فى الامن الغذائى واعاشة فقراء الريف، وتوفير فرص العمالة، وتوفير المواد الخام لقطاع التصنيع، وتحريك القطاع الاقتصادى بأسره من خلال ارتباطاته الامامية والخلفية هذا وقد ارتفعت مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى من متوسط 12.5% فى الفترة من 1992/91-2000/99 الى نحو 15% خلال الفترة 2000-2008م وكذلك فهو المساهم الرئيسى فى عائد الصادرات غير النفطية " الثروة الحيوانية، السمسم، الفول السودانى، الصمغ العربى، الكركدى، حب البطيخ". كما وان مساهمته فى عائد صادر المنتجات الزراعية بلغت 550 مليون دولار فى العام 2011م تمثل نسبة 75% من الصادرات الزراعية فى ذلك العام. يستأثر غرب السودان بنسبة 91% من الاراضى الزراعية المطرية، 54% من اجمالى المساحة من نصيب كردفان الكبرى و37% لدارفور الكبرى. ويعادل انتاج الزراعة المطرية التقليدية فى هذه المناطق 81% من مجمل الانتاج الزراعى المبرى التقليدى- 47% فى كردفان الكبرى، و33% فى دارفور الكبرى.(41)

وتمثل الثروة الحيوانية أكبر المكونات القطاعية الفرعية بالنسبة للاقتصاد القومى السودانى وهى ذات مساهمة متصاعدة بالنسبة لصادرات البلاد. كما ان معظم انتاج قطاع الثروة الحيوانية ربما بنسبة 90% من الاجمالى، لعدم توفر الرقم الدقيق – يأتى من صغار الملاك والمنتجين المتنقلين. على الرغم من هذه الاهمية العظيمة للقطاع المبرى التقليدى وامكانياته الكامنة للنمو وتوفير الامن الغذائى والحد من الفقر، الا انه لم يحظ بالاهتمام الكافى، ويتم التعامل معه كقطاع هامشى بالنظر الى السياسات الداعمة والاعتمادات المخصصة للتنمية فى الموازنة العامة سنوياً.(42)

مساهمة القطاع فى الصادرات:

يبدل السودان كغيره من الدول النامية مساهمة مستمرة لزيادة حصيلته من العملات الاجنبية لسد الفجوات المتكررة فى الميزان التجارى وارصدة الحساب الجارى. وتحظى مساهمة القطاع باهمية بالغة فى عائد الصادرات. وتشير البيانات المتاحة لدى بنك السودان المركزى لسنوات مختلفة الى ان مساهمة القطاع المبرى التقليدى قد احتفظت بمستوى اعلى نسبياً. وظلت تتجه نحو التزايد منذ العام 2003، بينما تميل الارقام نحو التدهور ولكن بمستوى يقل عن نسبة تدنى ارقام مجمل القطاع الزراعى. ويمكن استخلاص الارقام التى تمثل الاتجاه العام للقطاع والتى تشير الى الاتجاه السنوى المتدنى والبالغ قدره حوالى 10 مليون دولار منذ العام 2004، مقارنة بحوالى 26 مليون دولار للقطاع الزراعى. ويعزى معظم التدهور فى قيمة صادرات هذا القطاع فى السنين الاخيرة الى تضعف قيمة صادرات الصمغ العربى والكركدى وحب البطيخ الى جانب تقلبات اسعار الذرة وتدنى عائد صادر الابل. ومن ناحية اخرى فان صادرات كل من السمسم والضأن قد شهدت تحسناً ملحوظاً بالرغم من ان مساهمة القطاع فى اجمالى قيمة الصادرات قد ظلت مرتفعة، الا انها راكدة واقل كثيراً من الامكانيات الكامنة لهذا القطاع.(43)

تقع اهم مناطق الزراعة التقليدية فى ولايات كردفان الكبرى ودارفور الكبرى والنيل الازرق وسنار والنيل الابيض، هذا القطاع يستمد اهم مقومات وجوده من السمات والخصائص التالية:

*/ اعتمدت نشاته وتطوره على الثقافات والتقاليد المحلية من اجل توفير الحاجات الاساسية لطعام مواطنى المنطقة.

*/ الحصول على الارض كمورد اساسى يتم تنظيمه وادارته عن طريق النظم والاعراف القبلية المرعية فيما يتعلق بملكية الارض.

*/ الاعتماد على التقانات الموروثة فيما يختص باختيار المحاصيل واساليب الزراعة والادوات المستخدمة ونحوه.

*/ استخدام الحد الأدنى من التقنية والمداخل المتطورة او الحديثة.

*/ التعرض للمخاطر الطبيعية كالأفات الزراعية والجفاف والتصحر وغيرها.

*/ حدوث مهددات للامن الغذائى فى اعقاب السنوات او المواسم التى يقل فيها الانتاج.

*/ صعوبة الحصول على الخدمات الاساسية من ماء وتعليم وصحة وطرق.

ابو القاسم على عثمان، استراتيجية تنمية القطاع المبرى التقليدى، ورقة بحثية غير منشورة، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة السلام، 2021⁴¹

⁴²/ المصدر السابق نفسه.

⁴³/ المصدر السابق نفسه.

*/ صعوبة الحصول على الخدمات الزراعية مثل الابحاث والارشاد والائتمان والتمويل الاصغر وخلافها.

*/ ضعف المرونة في التعامل مع متغيرات الاقتصاد الكلى.

*/ المعدلات العالية للهجرة او النزوح وسط السكان بحثاً عن ظروف معيشية افضل في المناطق المتقدمة في انحاء البلاد المختلفة.

*/ المعدلات العالية للفقر حيث يعيش غالبية السكان على اقل من دولار واحد في اليوم للفرد⁽⁴⁴⁾.

المبحث الثالث: دور التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج في توافر الغذاء.

من واقع تشخيص القطاع الزراعي المطرى التقليدي باعتباره العائل الرئيسى لغالبية سكان السودان على مر السنين الطويلة، وإساقاً مع ما ورد من تعريفات للتخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج بما في ذلك السمات المميزة له والجدوى العملية لاتباعه والخطوات والمراحل التطبيقية لانتهاجه. ومن خلال توصيف الامن الغذائي بابعاده الاربعة: التوافر، الوصول، الاستخدام، الاستمرارية، ونهج بناء الامن الغذائي المرن، بالإضافة الى مفهوم الامن الغذائي الموسمي وشبكات الامان وسوء التغذية الحاد بالإضافة الى مفهوم التصنيف المرحلي المتكامل للامن الغذائي. يتناول هذا المبحث توصيف الفرص والمهددات التي تعوق توافر الغذاء ويقترح توصيات وسياسات محددة لتجاوزها، والوصول الى وضعية الامن الغذائي -توافر الغذاء. كما سبقت الإشارة الى ان التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج هو طريقة تخطيط تبدأ من النهاية تبدأ بتحديد النتيجة المطلوب الوصول اليها أولاً ثم تبني الخطة بأكملها للوصول الى تلك النتيجة، ويستخدم في كثير من المشاريع والمنظمات الانسانية والبرامج نسبة لتركيزه على الاثر الحقيقي بدلاً من الانشطة المتكررة.

تحليل المؤشرات الاساسية:

1/ **الحالة الراهنة** : تتمثل المشكلة الاساسية في انعدام الامن الغذائي بسبب الحرب، انقطاع سلاسل الامداد، التضخم، توقف الانتاج الزراعي في مناطق واسعة المؤشرات الواقعية حالياً تشمل: اسعار الحبوب تضاعفت 3-4 مرات في مناطق عديدة، هنالك عدة مناطق خرجت من دائرة الانتاج الزراعي هناك صعوبة في نقل الغذاء بين الولايات.

2/ سلسلة النتائج:

أ/ الأثر- الهدف النهائي 3-5 سنوات.

تقليل نسبة الاسر التي تعاني من انعدام غذائي حاد من 40% الى اقل من 15% في الولايات المستهدفة.

ب/ النتيجة الوسيطة- 12-24 شهر.

*/زيادة توافر الحبوب الاساسية في الاسواق المحلية بنسبة 50%. */ استقرار اسعار الغذاء الاساسية في حدود معقولة. */ 60% من الاسر الزراعية رجعت للانتاج على الاقل لموسم واحد.

ج/ المخرجات 6-12 شهر.

*/ اعادة تاهيل 100000 فدان اراضي زراعية متضررة. */ توزيع عشرة الف طن تقاوى ومستلزمات زراعية لموسمين. */ فتح ممرات انسانية آمنة لنقل الغذاء بين الولايات. */ تشغيل 600 نقطة بيع مدعومة للسلع الاساسية.

د/ الانشطة:

*/ شراء وتوزيع التقاوى والاسمدة. */ تدريب المزارعين على الزراعة المطرية والرى التكميلي. */ التفاوض على ممرات آمنة مع الاطراف. */ دعم صغار التجار لاعادة فتح المتاجر. */ تحويل الاموال للأسر الأضعف كحل مؤقت.

هـ/ **المدخلات**: توفير التمويل اللازم واللوجستيات الضرورية وبناء شراكات مع المنظمات المحلية واجراء المسوحات اللازمة عبر الفرق الميدانية المجهزة⁽⁴⁵⁾.

^{44/} مجموعة محاضرات كورس الامن الغذائي العربى، طلاب الدبلوم العالى ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الزعيم الازهرى، 2023.

^{45/} عبدالرحيم عمر ادم، ادارة، ادارة المشاريع، كلية الابيض للعلوم والتقانة، قسم الاقتصاد والعلوم الادارية، 2025.

المستوى	المؤشر	طريقة القياس
الآثر	نسبة الأسر تحت خط الجوع	مسح التصنيف المرحلي المتكامل
النتيجة	سعر كيلو الذرة في السوق المحلي	متابعة اسعار الاسواق
المخرج	مساحة الارض المزروعة فعلياً	مسح ميداني/صور اقمار صناعية
النشاط	عدد الأسر المستلمة للتقوى	سجلات التوزيع

الافتراضات والمخاطر غير المتوقعة: الخطة اعلاه مبنية على افتراضات هي:

-/ يمكن الوصول للمناطق المستهدفة. -/ موسم الامطار ما اقل من المعدل. -/ لا يوجد انهيار جديد لسلاسل النقل. في حال لم تتحقق تلك الافتراضات، يتم اللجوء الى الخطة البديلة، الانتقال من اعادة الانتاج الى الاغاثة وتوزيع النقود، الى حين هدوء الاحوال.

الفرص المتاحة والممكنة وكيفية الاستفادة منها لتحقيق توافر الغذاء: (46)

- 1/ موارد طبيعية ضخمة: هنالك 84 مليون فدان صالحة للزراعة على ضفاف النيل وروافده، بجانب الامطار الغزيرة في كردفان ودارفور والجزيرة، في حال تم تشغيل 20% منها سوف تغطي كل السودان.
- 2/ خبرة المزارعين: مشروع الجزيرة بالاضافة الى مزارعي كردفان ودارفور لديهم خبرة تمتد لقرون في زراعة الذرة والدخن والقطن، وهم ليسوا بحاجة لتعليمهم الزراعة وانما هم بحاجة الى مدخلات والى توفير الامن.
- 3/ أسواق اقليمية مفتوحة: هناك اسواق ناشئة وواعدة في دول الجوار في حال تم فتح ممرات التصدير فان السعر المحلي سوف يتوازن مما يؤدي الى زيادة العرض.
- 4/ تحويلات المغتربين: اكثر من 4 مليار دولار سنوياً في حال وجه جزء منها لدعم الزراعة الصغيرة عبر تمويل مشروط سوف يتحرك الطلب والعرض مع بعضه سوياً.
- 5/ موسمين زراعيين: يتمتع السودان في بعض مناطقه بموسمين زراعيين صيفي مطري وشتوي مروي خلال العام مما يمكن من تعويض الفاقد.
- 6/ سوق جاهزة وشبكات حماية محلية: وجود 40 مليون وزيادة من السكان بالاضافة الى دول الجوار المستوردة، فضلاً عن وجود شبكات حماية اجتماعية " التكافل والنفير " علاوة لان محاصيل الذرة والدخن هي اكثر احتمالاً للجفاف من محصول القمح- أي محاصيل مرنة.

المهددات الناشئة والسائدة لتوافر الغذاء:

المهددات هي العقبات التي تحول وصول الغذاء الى المستهدفين، وابرزها:

- 1/ انعدام الأمن: ويتمثل في انقطاع الطرق وحصار الاراضي الزراعية وبالتالي عدم قدرة المزارعين على ممارسة الزراعة، مما يترتب عليه تعطل قدرات انتاج الغذاء وتحول المنتجين الى متلقين للاعانات الغذائية، مما يفاقم حالة انعدام الغذاء وسوء التغذية ونصبح امام الازمة طوارئ كارثية تتصف بانها حادة ومزمنة مما يتطلب تدخلات عاجلة وطارئة وتدخلات استراتيجية تنظر للافق الابعد من حالات الطوارئ السائدة حالياً.
- 2/ تكلفة الترحيل والطاقة: ارتفاع اسعار الوقود – الجازوالبنزين، الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، ينعكس ذلك في اسعار المواد الغذائية عموماً وخصوصاً ارتفاع اسعار الحبوب الغذائية – الذرة والدخن والقمح.
- 3/ تقلبات المناخ: تؤخر هطول الامطار عن مواعيدها المعتادة او انقطاعها لفترات طويلة- ثلاثة اسابيع او حدوث سيول تجرف الارض وتطمر المحاصيل بالمياه.

^{46/} البنك الدولي 2012، السودان- التنمية الاقتصادية- موجز عن اقتصاد البلاد- اصدار رقم 12، 2012.

4/ تدهور البنية التحتية: نتيجة للحرب امتد التخريب الى صوامع الغلال، وانقطاع الطرق والكبارى مما يؤدى الى تلف المحاصيل قبل وصولها الى الاسواق، فضلا عن تخريب مرافق التخزين والتبريد مما يضاعف الخسائر وهدر المحاصيل.

5/ تدنى القوة الشرائية: الرواتب والاجور لاتفى باحتياجات العاملين لاكثر من اسبوع فى الشهر فحتى فى حال وفرة السلع فان المواطن عاجز عن الشراء.

6/ هدر ما بعد الحصاد والاعتماد على الواردات: تشير بعض التقديرات الى ان ما نسبته حوالى 35% من الخضر والفواكه، و25% من الحبوب تضيع بسبب تخزين خاطئ او بسبب شاحنات مكشوفة او بسبب الحشرات الضارة، علاوة على الاعتماد على الواردات بصورة كبيرة لبعض السلع الغذائية القمح والزيتون ولبن البدرة وغيرها من الاصناف فى سلة الواردات مما يؤدى لارتفاع اسعار الغذاء⁽⁴⁷⁾.

فمما سبق ذكره يتضح بجلاء ان اتاحة الغذاء فى السودان تعتمد على توفر الانتاج المحلى ووجود الطرق الآمنة بالاضافة الى توفر مصادر الطاقة والوقود علاوة على توفر القدرة الشرائية للسكان.

مصفوفة الفرص والمهددات والتدخلات المطلوبة:

الفرصة	التهديد	التدخل
اراضى واسعة+ مياه وفيرة	المناخ المتقلب- تؤخر الامطار/ السيول	زراعة مقاومة للمخاطر
مزارع خبير+ سوق جاهزة	انعدام الامن+ تكلفة الترحيل+ انقطاع الطرق+ غلاء الوقود.	انتاج قريب من المستهلك
شبكة مجتمعية قوية	تدهور البنية التحتية+ ضياع ما بعد الحصاد+ ضعف التخزين والتبريد.	تخزين وحماية مجتمعية

المصدر: إعداد الباحث.

مؤشرات الاداء الفعلى للقطاع المبرى التقليدى:

من الثابت فى تناول المؤشرات العامة لتوصيف حالة توافر الغذاء عموما، قد تتباين نتائج القياس من مكان وزمان لآخر وذلك يعود الى مدى توفر البيانات ذات المصدقية والجدة، ومما يجدر الاشارة اليه هو ان التدهور فى نتائج قياس حالة الامن الغذائى عموما فى السودان يرتبط بعوامل ومحددات جوهرية بعضها جذرى/ هيكلية والبعض الآخر ظرفى/ طارئ- أي ما يرتبط ببنية أداء الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى فى البلاد فى سياق بيئة استراتيجية ابرز ما يميزها هو التقلب، والغموض، والتعقيد، وعدم اليقين. وادناه استعراض لبعض المؤشرات العامة للاداء الفعلى للقطاع المبرى التقليدى.

1/ تذبذب وتدنى وضع الامن الغذائى والتغذية:

تشير التقارير الى ان موقف الامن الغذائى فى السودان قد بدأ التدهور بوتيرة عالية خلال السنوات الاخيرة، كما تشير الى ان مساهمة القطاع فى تأمين الغذاء وتحسين مستوى التغذية تميل بلا شك الى التدنى " الذرة والدخن" وان معدل نمو انتاج كل من محصولى الذرة والدخن يعزى للتوسع الافقى بسبب التدهور المستمر فى الانتاجية عبر السنين. وتشير الاحصاءات المتاحة الى المنحنى التنازلى لمساهمات الحبوب والماشية فى القطاع المبرى التقليدى، وتدنى اكثر حدة بالنسبة لمحاصيل الزيوت خلال السنوات 2009/2204 م هذا وان مساهمة القطاع بكامله قد تدنت الى مستوى 46% فى العام 2009م من نسبة مساهمة بلغت 52% فى العام 2004م⁽⁴⁸⁾. وما يستحق التنويه اليه ايضا ان العرض المحلى فى القطاع المبرى التقليدى وبما يحظى به من حجم كبير ينبغى ان يساهم بقدر اكبر ومتصاعد. وعند استثناء موقف الحبوب من بقية القطاعات لوجود معروض كبير منها، فانه فى وضع يمكنه من سد فجوة بقية القطاعات لوجود معروض كبير منها، فانه فى وضع يمكنه من سد فجوة محاصيل الزيوت ومنتجات الثروة الحيوانية وخاصة الالبان.

والى جانب العرض هناك نواحى اخرى ينبغى اخذها فى الاعتبار عند وضع السياسات وهى: الحفظ، التصنيع، التوزيع، التسعير والتنمية. كذلك فان الانتاجية قد ظلت عرضة للصدمات بسبب عوامل متعددة منها الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية، والتجارة العالمية، وتقلبات اسعار الطعام وغير ذلك. ومما يجدر ذكره ان بعض الاسر ذات الدخل المتدنى تعاني معاناة حقيقية وتواجه تحديات فيما يتعلق بامنهم الغذائى. لقد قدرت منظمة الفاو حسب المؤشر الخاص بحالات الجوع ان ثلاثة من كل تسعة سودانيين قد عانوا من الجوع، ويعزى ذلك الى

^{47/} مشروع التنمية الريفية لولاية شمال كردفان، ايفاد 2007، تقرير مرحلى، الابيض، ولاية شمال كردفان.

^{48/} حامد الفكى وحسب الرسول حاج السعيد، الموقف التنافسى للقطاع المبرى التقليدى، اكتوبر 2012.

تقلبات الامطار وارتفاع اسعار الغذاء والى ازمان متطاوله من النزاعات وعدم الاستقرار، وهناك ارتباط وثيق بين عدم توفر الامن الغذائى والفقر حيث ان الفقير هو بالضرورة من يعانى من إنعدام الأمن الغذائى⁽⁴⁹⁾.

2/ المعدلات المرتفعة للفقر المدقع:

ان حالة الفقر فى السودان ترتبط ارتباطا وثيقا بالزراعة، وهى اوضح ما تكون فى المناطق الريفية حيث تهيمن الزراعة المطرية التقليدية على نمط معيشة السكان فى تلك الاماكن وبنسبة تقارب الـ 65% من مجموع السكان. ويشير المسح القومى للحد الأدنى للاوضاع المعيشية الذى أجراه الجهاز المركزى للإحصاء فى العام 2009م الى أن 46.5% من مواطنى السودان يعيشون دون الحد الأدنى لخط الفقر والمحدد بـ 114 جنيه للفرد فى الشهر. وان ولايات القطاع المطرى التقليدى تتسم بحصولها على أعلى مستوى من الفقر. وان ولايات غرب السودان والتي تقع تحت هيمنة القطاع المطرى لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وتزرع حوالى 90% من مناطق القطاع المطرى وتمتلك أعلى نسبة من الثروة الحيوانية- تتسم بأعلى مستوى للفقر " ولايات دارفور الكبرى تتراوح بين 55.6% و 69.4%، ولايات كردفان الكبرى 58.7% ". ان مستويات الفقر العالية التى تعانى منها هذه الولايات انما تعزى للتدنى المزمن فى الانتاجية وضعف مستويات الدخل⁽⁵⁰⁾.

لقد اقترح التقرير الذى اعده المركز للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة إيكاردا عن تقييم وتحديد مواقع الفقر فى السودان، اقترح أسبقية التدخل فى المجال الزراعى لعشر ولايات تتسم بوجود أدنى مستويات لدخل الفرد وأعلى مستويات الفقر. لقد وجد ان نسبة الذين يعتمدون فى معيشتهم على الزراعة والثروة الحيوانية تتراوح بين 74% فى شمال دارفور و 69% فى شمال كردفان. وان ما يقارب ثلثى الاسر فى غرب دارفور 62% وجنوب دارفور 68% وجنوب كردفان 68% وما يزيد عن نصف عدد الاسر فى النيل الأزرق 57% وسنار 51% ترتبط معيشتهم بالزراعة والثروة الحيوانية فى القطاع المطرى التقليدى.

وبناء على تقرير ورقة استراتيجية خفض الفقران مخاطر حدوث الفقر ترتبط ارتباطا وثيقا بما يلى:

* / المستوى التعليمى لعائل الاسرة .

* / كون رب الاسرة من الذكور او الاناث اذ ان نسبة السكان الذين يقعون تحت المستوى الأدنى للاستهلاك الغذائى – الحرمان من الطعام- بالسودان هى أعلى بالنسبة للاسر التى يكون عائل الاسرة فيها من الاناث 37% مقارنة بتلك الاسر التى يكون فيها رب الاسرة من الذكور 31%⁽⁵¹⁾.

* / مستوى الدخل اذ انه يعد اهم محدد لحالة الحرمان من الطعام.

* / ميل او انحياز السياسات والبرامج لصالح القطاع الحضرى فى الماضى والتي تجاهلت جهود توسيع قاعدة الانتاج لعوامل الانتاج الريفى فى دائرة الزراعة المطرية التقليدية على وجه الخصوص.

* / قلة وعدم كفاية الموارد العامة المخصصة لاسبقيات الحد من الفقر وخاصة تطوير الزراعة والتنمية البشرية ،مع غياب المستثمرين الذين يعينون فى تعويض شح التمويل⁽⁵²⁾.

3/ النزاعات المميته والسعى المستمر للسلام:

ان حالات النزاع المميته السائدة فى حزام القطاع المطرى التقليدى مرتبطة بالدرجة الاولى بالصراع حول الموارد. كما ان وان الاسباب الكامنة وراء ذلك تستمد قوتها من حالة الفقر وخيارات سياسات الحكومات الاتحادية والولائية على مدى السنين الماضية، وعجز الهياكل المؤسسية المختصة بمعالجة او منع وقوع النزاعات. وبالنظر الى معظم نزاعات الرعاة فى القطاع التقليدى، فان أهم اسبابها تتمثل فى إنحسار المراعى، وقلة المياه. واستنادا الى ما ورد بتقرير مفوضية الامن الانسانى 2003م فان اسباب النزاعات الداخلية فى الاقطار الافريقية تشمل: التنافس على الارض والموارد، التحولات العميقة والمفاجئة فى المجالين الاقتصادى والسياسى، الفوارق المتصاعدة بين قطاعات المواطنين والفئات الاجتماعية، تزايد الجرائم وانتشار الفساد، الى جانب ضعف وعدم استقرار الانظمة والمؤسسات السياسية. تلك النزاعات ادت الى

^{49/} حمدت الله احمد الطاهر ، التحليل المؤسسى لدور واداء الحكومات المحلية والولائية فى دعم القطاع المطرى التقليدى، ديسمبر 2012.

^{50/} صندوق تنمية المجتمع، محلية شيكان ، ادارية خور طقت، تقرير الاداء الفنى والادارى والمالى للعام المالى ، 2009.

^{51/} على عبدالقادر على، التنمية المتوازنة فى السودان، مجلة المعهد العربى للتخطيط، الكويت، 2018

^{52/} نفس المصدر السابق.

تحريك العمالة من الزراعة الى المراكز الحضرية حيث تتحول طبيعة المواطن من منتج الى متلق للعون الغذائي، علاوة على ان السودان ظل ملاذاً آمناً لضحايا النزاعات في العديد من دول الجوار⁽⁵³⁾.

التحديات الحرجة لتوافر الغذاء في السودان:

هناك حزمة متنوعة من التحديات التي ظلت تلازم السعي للتغلب على انعدام الامن الغذائي في البلاد على مر السنوات، وتشمل:

1/ **عدم كفاية البنى التحتية وتعذر سبل الوصول الى الاسواق:** يمتلك السودان شبكة نقل عن طريق السكة حديد طولها 5000 كيلومتر لكنها بحاجة الى اعادة التأهيل. وقد كانت في الماضي تخدم جميع مناطق الزراعة المروية المحاذية لشريط النيل الى جانب المشاريع الكبرى الواقعة في وسط البلاد والمشاريع المطرية شبه الآلية وظلت فائدتها لمناطق الزراعة التقليدية محدودة. اما الطرق المعبدة وغير المعبدة التي تربط مناطق الزراعة التقليدية بمختلف أنحاء البلاد وعلى قلتها فهي في حالة متردية ومن فقدت الى ارتفاع تكلفة نقل المدخلات والمنتجات الزراعية. وعدم توفر الطرق الفرعية هو الآخر أضعف امكانية وصول المنتجين الى اسواق المدخلات والمخرجات. كذلك فان الاسواق المحلية للمحاصيل والثروة الحيوانية غير منظمة وتعاني من ضعف الخدمات الداعمة. علاوة على عدم توفر الطاقة الكهربائية والتخزين والتصنيع الزراعي ومواعين التخزين⁽⁵⁴⁾.

2/ ضعف الاستثمار في الابحاث والارشاد الزراعي:

ظل النشاط البحثي في مجال الزراعة في السودان لعقود من الزمان ينال نصيباً من الانفاق العام يقل كثيراً عن نظيره في العديد من الدول النامية. اذ يتلقى 0.17% فقط من مخصصات الناتج المحلي الاجمالي الموجه نحو الزراعة، في حين ان النسبة المخصصة في البرازيل تبلغ 1.73% "عشرة اضعاف". كذلك فان مخصص البحث العلمي للعالم البرازيلي يبلغ تسعة اضعاف نظيره السوداني. وعلى ذات المنوال فان عملية الارشاد الزراعي هي الاخرى تعاني من التخلف. وقد منيت بدهور حاد من حيث توجيه الخدمات المقدمة ومحدودية التغطية الجغرافية فضلاً عن ان ما يتوفر من هذه الخدمات يكون مقتصر على المشاريع المروية. ومع ضالة الجهود الموظفة لخدمة البحوث والارشاد فانها في النهاية مكرسة بالدرجة الاولى للزراعة المروية مع عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي المطري. ولتحقيق المزيد من الجهود الموجهة نحو البحوث والارشاد، فان ذلك يقتضي وجود صلة أوثق بين المشاكل التي يواجهها المزارعون خاصة في المناطق الزراعية التقليدية والجهود المبذولة من قبل الباحثين، وعليه فان الحاجة تدعو الحكومة بشدة لتوفير الخدمات الارشادية ونقل التقنية بزيادة الانفاق عليهما⁽⁵⁵⁾.

3/ الفاقد الكبير في قطاع الثروة الحيوانية بسبب الامراض والآفات:

تمثل امراض و آفات الثروة الحيوانية تحدياً كبيراً للإنتاج الحيواني والتسويق، فضلاً عن كونها مهدداً لصحة الانسان. وتحديدًا فانها تتسبب في حالات نفوق كثيرة، الى جانب تقليل الانتاجية، وفقدان الاسواق بالنسبة للمنتجات. وفي العادة تقوم الجهات البيطرية القومية بتطعيم الحيوانات المتوجهة للتصدير ضد الامراض الرئيسية ذات التأثير على الصادر وهي: السل الكاذب، والجرب والعرج وامراض الالتهابات الجلدية والتهاب الفم. وعموماً فان الامراض الرئيسية التي تؤثر على صادر الضأن سالف الذكر تسببت في اعادة بعض شحنات السفن من ميناء جدة الاسلامي⁽⁵⁶⁾.

4/ حماية البيئة والموارد الطبيعية:

ان القطاع المطري التقليدي مواجه بعدة تحديات بيئية تشمل: التصحر، تدهور الاراضي، ازالة الغابات، تعرية التربة والتدني المستمر في مستوى التنوع البيئي الى جانب التغير المناخي. كما تشير نتائج دراسة حديثة اعدتها الامم المتحدة عن دارفور، فان السودان قد خسر أكبر غطاء غابي/ شجري من أي بلد آخر في القارة الافريقية. وخير مثال لهذا الاتجاه ما حدث في دارفور. ويعزى تسارع معدل فقدان الغطاء النباتي المتزايد في السنوات الاخيرة الى قطع الاشجار لتوفير حطب الحريق لصناعة الطوب لمقابلة الطلب المتزايد الناجم عن تزايد اعداد سكان الحضر بالإضافة الى الاستخدامات الاخرى لقد نتج عن كل هذه التطورات آثار سلبية خطيرة على معيشة الفقراء، خاصة الذين يعتمدون منهم على الثروة الحيوانية والزراعة التقليدية، ان مناطق المرعى قد فقدت الغطاء الشجري حيث ازاحت الرياح والمياه مختلف انواع الحشائش المفيدة والتربة. وعلى افتراض ان الاتجاه الذي اورده تقرير التنمية الدولية 2010م سيتواصل فان انتاجية المحاصيل الزراعية في

⁵³/ ادم. الزين محمد وآخرون، " التنمية مفتاح السلام في دارفور"، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، ط1، 2005.

/ فيصل محمد احمد الحاج، " التنمية الريفية في شمال كردفان"، مركز تنمية الاراضي الجافة ايكاردا، محطة البحوث الزراعية – الابيض 2017⁵⁴

⁵⁵/ نفس المصدر السابق.

⁵⁶/ عبداللطيف عجيبي، مصدر سبق ذكره.

السودان ينتظر ان تتدنى بنسبة 56% في العام 2080م كأكبر معدل انخفاض على مستوى العالم. وهناك روابط وثيقة بين التدهور البيئي وقدرة الاقتصاد على النمو والحد من الفقر بصورة مستدامة. ان وجود قاعدة موارد طبيعية سليمة وأمنة وبيئة طبيعية مستقرة هما شرطان هامان لنجاح واستمرارية الحرب ضد الفقر. ولجعل نظم الزراعة أكثر استقراراً من الناحية البيئية فان ذلك يتطلب إتباع امثل طرق لاستخدام الموارد وتقليل التكلفة الطبيعية⁽⁵⁷⁾.

5/ غياب سياسة ثابتة ومتناغمة بشأن الاراضى:

لقد نص قانون الاراضى غير المسجلة لسنة 1970 على ان كل الاراضى غير المسجلة فى كافة انحاء السودان تعتبر مملوكة للدولة، ومن ثم فانه يحق للحكومة ان تتصرف ازاءها بما تراه مناسباً، وبماكانها تخصيص حيازات دون الرجوع لمن يقطن هذه الارض. هذا، وقد كرس كل القوانين اللاحقة لترسيخ الفهم بان الدولة هى المالك القانونى او الشرعى لكل الاراضى غير المسجلة، وان المزارعين والرعاة يملكون حق الانتفاع من هذه الارض بمقتضى حق الملكية الجماعية التقليدية. وعلى العموم فان تخصيص الاراضى قد ظل وبصفة استثنائية معتمداً على ضغوط المجتمع الريفى. وهذا يعتبر مؤشراً واضحاً لمرونة قوانين الملكية الجماعية. ان الحكومة تستغل وتؤجر الارض لاغراض المشاريع التنموية ولصالح الزراعة شبه الآلية كبيرة الحجم، ومواقع تنقيب النفط والاستثمارات الخاصة بالافراد. غير ان هذه التصاديق والايجارات تتجاهل سبل المعيشة المقامة فى هذه المواقع والممارسات البيئية السليمة. وعموماً فان مستثمرى القطاع الخاص فى الزراعة المطرية شبه الآلية ومالكي قطعان الماشية يستخدمون الارض لانتاج المحاصيل والرعى برؤية قصيرة المدى ودون مراعاة للنظم المرعية لاستخدامات الارض التى تؤمن استدامة الانتاجية على المدى الطويل. ولهذا فقد تدهور مستوى الارض وتبع ذلك تدنى كل من الانتاجية ومستوى الدخل واتسعت دائرة الفقر⁽⁵⁸⁾.

يعتبر عدم وجود نظم ثابتة لملكية الاراضى وكما اثبتته عدة مصادر تحليلية معوق أساسى لاستثمار الاراضى وصعوبة الحصول على الائتمان والمساعدة فى الاستغلال غير الرشيد للاراضى الامر الذى الى تدهورها. الى جانب كل ذلك فان النظام الحالى لتملك الاراضى فى السودان لا يعمل كمحفز او مشجع على ايجاد فرص تسويق للمنتجات الزراعية الموجهة للسوق. ان الواقع المستجد والهادف لتغيير تركيبة الانتاج يتطلب التدخل باساليب وصيغ متكاملة فيما يتعلق بنظام تملك الاراضى والتحكم فى الموارد، ومتجانسة مع التغيير المرتقب فى النظم التقليدية للانتاج. ومن الواجبات الاساسية فى المستقبل مواجهة المظالم التى نجمت فى الماضى عن ممارسات اسغلال الاراضى وتوفير نظم ملكية آمنة فيما يخص المجموعات الريفية والتى تمثل الغالبية العظمى للسكان. وهناك حاجة لوجود سياسات شاملة ومتكاملة تغطى جوانب استغلال وادارة الارض، التملك والامن والتوزيع او التداول مما ينتظر من فى النهاية ان يودى الى توجيه الاستثمار نحو تنمية الاراضى والاستغلال الكفء ووجود اراض منتجة.

6/ عدم توفر القدر الكافى من الائتمان والتمويل:

على الرغم من كبر حجم مساهمة مزارعى القطاع المطرى التقليدى فى الناتج المحلى الاجمالى فان عدم حصولهم على الائتمان والتمويل يعد من اهم المعوقات التى تواجههم على نطاق البلاد بأسرها. وتشير وتيرة الاحداث الى تجاهل القطاع المطرى التقليدى والذى يحظى من التمويل بنسبة 4.4% فقط من التمويل " 1.1% للمحاصيل و 3.3% للثروة الحيوانية" خلافاً للقطاع المروى الذى ينال فى المتوسط نسبة 87.2%، ويحظى القطاع شبه لآلى بنسبة 5.9%. لقد ظل القطاع المطرى التقليدى يعتمد على القطاع غير الرسمى- نظام الشيل، النظام التقليدى للائتمان الزراعى والذى ظل باقيا عندما فشل كل من التمويل الرسمى والتمويل الاصغر وذلك لقدرة التجار على التعامل بفعالية فى مراقبة الممولين الذين يتعاملون معهم بشكل مستمر. ومن هنا فان التحدى الرئيسى امام البنك الزراعى السودانى وغيره من مؤسسات التمويل هو كيفية الوصول الى مناطق الزراعة المطرية التقليدية والتعاطى مع واقع انظمة الانتاج المطرى وما يواجهه من مخاطر متعددة. وسيكون لتحسين سياسات الاراضى بمنح صغار المزارعين حق الاجارة على المدى الطويل الفضل فى تحقيق الاستقرار المنشود ولاعطائهم هم والرعاة الضمانات التى تؤهلهم للحصول على التمويل المطلوب⁽⁵⁹⁾.

7/ غياب تنظيمات المنتجين فى القطاع المطرى التقليدى:

تاريخياً لم يكن لتجمع منتجى القطاع المطرى التقليدى أية تنظيمات ولم يكن لديهم صوت مسموع فيما يتعلق بامور معيشتهم. وفى الآونة الاخيرة شجعت السياسات الحكومية الداعمة للمنتجين ومجتمعاتهم قادة واتحادات المزارعين لاستصدار قانون تنظيمات اصحاب مهن الانتاج الزراعى والحيوانى فى يونيو 2011م. وقد كان الهدف الاساسى من اصدار القانون هو تجميع قدرات وامكانيات المنتجين القائمة على العمل

57/ وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، ورقة الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر، يونيو 2012.

/ استراتيجية تنمية وتطوير القطاع الزراعى المطرى التقليدى، مركز مأمون بحيرى للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية فى افريقيا، السودان، الخرطوم، اكتوبر 2013.

59/ نفس المصدر السابق.

الجماعي لرفع مستوى الانتاج الزراعي والحيواني من الاقتصاد المعيشي التقليدي لمستوى الاقتصاد التنافسي. وان اتباع هذا النهج في عملية اتخاذ القرار من اسفل الى اعلى من شأنه تعزيز جهود التنمية الريفية وتحسين استغلال الموارد ومداخل الاسر مع الاستدامة. وبرز تحدي يواجهه الحكومة كجهة تنظيمية هو الحيلولة دون هيمنة قلة من النخب بزعم تمثيل المنتجين⁽⁶⁰⁾.

8/ غياب المؤسسات الخاصة بالزراعة المطرية التقليدية:

يبدو جليا ان القطاع المطري التقليدي ينقصه الهيكل المؤسسي الفعال الذي يوفر الدعم والسند الخدمي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وان العجز المؤسسي ناجم عن تقليدية المجموعات الزراعية وعدم امتلاكها للقوة السياسية والصوت المسموع. هذا فضلا عن ان هؤلاء المواطنين الضعفاء عليهم مواجهة التدخلات العديدة للمؤسسات العامة والمالية والمستويات الحكومية الثلاثة الاتحادية والولائية والمحلية مما لا قبل لهم به. وان توزيع السلطات بين هذه المستويات ليس بالوضوح الكافي الذي يمكن المنتجين ان يفهموه. وكذلك وان القوانين الحالية التي تحكم العلاقة باهم اصل "الارض" هي الاخرى ليست واضحة بالقدر الكافي للمنتجين والمؤسسات العامة والمستثمرين والقطاع المصرفي. بما ان غالبية المعاملات المؤسسية ذات الصلة بالقطاع المطري التقليدي تقع في دائرة الولايات والمحليات وثيقة الصلة بالمزارع، عليه فيتوجب ان يتم اصلاح النظم التشريعية والهيكل التنظيمية بهدف تقوية الحكم المحلي، ويشمل ذلك اصلاح نظام الادارة الاهلية متمثلا في: تمكين الجمهور على المستوى المحلي من المزيد من المشاركة في عملية اتخاذ القرار، تحديد قيد زمني للقيادات وليس ترك الامر مفتوحا مدى الحياة.

الخاتمة

لقد جرى تناول موضوع الورقة البحثية في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، هذا، وقد تناول المبحث الاول الاطار النظري والمفاهيمي للموضوع، حيث جرى تعريف المفاهيم التالية: مفهوم التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج وجدوى ذلك النموذج وسماته المميزة له وخطوات النموذج ومراحله، ايضا جرى تناول مفاهيم الامن الغذائي بابعاده الاربعة، بجانب تناول نهج بناء الامن الغذائي المرن خلال الازمات وسبل المرونة متعددة الابعاد وقدرات المرونة للامن الغذائي خلال الازمات، بجانب مفهوم الامن الغذائي الموسمي ومفهوم شبكات الامان ومفهوم الامن الغذائي الحاد وقياس شدة سوء التغذية والتصنيف المرحلي المتكامل للامن الغذائي.

اما المبحث الثاني فقد تناول تشخيص القطاع الانتاجي الابرز والاھم وهو القطاع الزراعي المطري التقليدي، من خلال تحليل وضعية الزراعة المطرية التقليدية وتحولها بفعل الظروف والسياسات الى نشاط اقتصادي غير مجز، فضلا عن افتقار القطاع الى الممارسات البيئية السليمة، علاوة على النتائج المترتبة على تجاهل القطاع الزراعي المطري مما انعكس على تزايد حدة الفقر الريفي، وتجسد ذلك التجاهل في صور متعددة ابرزها إعدام الامن الغذائي بالرغم من وفرة الاراضي الزراعية الواسعة على اختلاف تنوع تلك الترابيات الزراعية في مختلف أنحاء البلاد. ايضا تضمن التحليل الإشارة الى وضعية ومؤشرات الامن الغذائي وعوائق الاستخدام الامثل للموارد، بجانب توصيف مساهمة القطاع في الانتاج القومي علاوة على توصيف مساهمته في الصادرات – التجارة الخارجية/ الميزان التجاري.

بينما تناول المبحث الثالث دور التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج في توافر الغذاء في السودان، حيث جرى تحليل المؤشرات الاساسية من خلال توصيف سلسلة النتائج التالية: "الأثر، النتيجة الوسيطة، المخرجات، الأنشطة، والمدخلات". واتساقا مع ذلك التوصيف تم استعراض الفرص المتاحة والممكنة والمهددات الناشئة والسائدة لتوافر الغذاء في البلاد، وتضمن التحليل تناول مؤشرات الاداء الفعلي للقطاع المطري التقليدي والتي ركزت حول دور تأثير تذبذب معدلات الامطار والانتشار الواسع لمعدلات الفقر، علاوة على انتشار النزاعات المميته في حزام الزراعة المطرية التقليدية فضلا عن عمليات البحث المضني عن السلام المجتمعي المفقود عبر السنين الطوال وقد انعكس كل ذلك في العجز عن توافر الغذاء في عموم البلاد لفترات زمنية طويلة.

وقد تناولت الورقة التحديات الحاسمة والدرجة لتوافر الغذاء في السودان والتي شملت المحددات التالية: عدم كفاية البنى التحتية وتعذر الوصول الى الاسواق، وضعف الاستثمار في الابحاث والارشاد الزراعي، علاوة على الفاقد الكبير في قطاع الثروة الحيوانية بسبب الامراض والآفات، بجانب السبل الكفيلة بحماية البيئة والموارد الطبيعية، فضلا عن غياب سياسة ثابتة ومتناغمة بشأن الاراضي مما أعاق وسيعوق الاستثمارات الجادة لتنمية القطاع المطري التقليدي مالم يحدث تحول حقيقي حيال سياسات الاراضي في البلاد، ايضا يمثل غياب تنظيمات المنتجين في القطاع المطري التقليدي وغياب المؤسسات الخاصة بالزراعة المطرية التقليدية إساءة بنظيراتها في قطاعات الزراعة المروية والآلية، وبالتأكيد فان عدم توفر القدر الكافي من الائتمان والتمويل المصرفي الموجه لقطاع الزراعة المطرية التقليدية قد لعب دورا حاسما في قدرة القطاع على توافر الغذاء في البلاد.

⁶⁰/ المصدر السابق نفسه.

ومن خلال النظر لحثيات موضوع الورقة البحثية الموسوم بـ دور التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج في توافر الغذاء فقد توصلت الى النتائج التالية ابرزها:

*/ ان عملية صنع استراتيجية مبنية على النتائج وذات أبعاد متكاملة افقيا ورأسيا يمكن السودان من اقتناص الفرص الممكنة والمتاحة وتجاوز المهددات الماثلة والناشئة، ستلعب دوراً محورياً في توافر الغذاء في السودان، من خلال تطبيق سلسلة النتائج التالية: " الأثر- النتيجة الوسيطة- المخرجات- الأنشطة- المدخلات" بجانب تحليل المؤشرات الأساسية لكل مستوى من المستويات.

*/ ان تبني فلسفة التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج هي نموذج عملي مرن يمكنه ان ينتج نتائج ملموسة في مقاربة قضية الامن الغذائي بابعاده الاربعة المتعارف عليها ويمكن تطبيقه في القطاعات الانتاجية الأساسية لتوافر الغذاء، سواء قطاعات الزراعة باختلاف انواعها او قطاع اللوجستيات المرتبطة بتوافر الغذاء.

*/ ان توافر الغذاء في البلاد يتطلب تجاوز التحديات الحرجة والاساسية التالية:

1/ ضعف البنيات التحتية وكفالة الوصول للاسواق.

2/ تدنى الاستثمارات الموجهه للبحوث الزراعية والارشاد ونقل التقانات الملائمة لكل قطاع انتاجي.

3/ تبعثر وتراجع الخدمات الضرورية اللازمة الموجه لقطاع الثروة الحيوانية.

4/ محدودية المشاريع والبرامج المرصودة لحماية البيئة والموارد الطبيعية.

5/ غياب سياسات ثابتة ومنسقة للاراضي على اختلاف استخداماتها وخصوصا الاراضي الزراعية في القطاع المطري التقليدي.

6/ تدنى تغطية الائتمان والتمويل المصرفي للمزارعين المستهدفين بتلك الخدمات، مما اتاح المجال لصيغ الائتمان التقليدي السائدة في مناطق الزراعة المطرية التقليدية- " نظام الشيل".

7/ محدودية الانتشار الافقي لتنظيمات المنتجين في القطاع المطري التقليدي.

8/ غياب المؤسسات الخاصة بالزراعة المطرية التقليدية إسوة بنظيراتها في القطاع المروي وقطاع الزراعة الآلية.

وإتساقاً مع النتائج التي توصلت اليها الورقة البحثية فيمكن صياغة التوصيات التالية:

1/ العمل على نشر وتبني نموذج التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج لانه له نتائج ملموسة وواقعية على صعيد توافر الغذاء والاصعدة الاخرى، بدلا من نماذج التخطيط الاستراتيجي الاخرى.

2/ معالجة ضعف البنيات التحتية وسبل الوصول الى الاسواق.

3/ زيادة الاستثمارات الموجهه للبحوث الزراعية والارشاد ونقل التقانات الملائمة.

4/ معالجة تراجع وتبعثر الخدمات المرصودة للاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية.

5/ زيادة العناية اللائقة بمشاريع وبرامج حماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية.

6/ تبني سياسات ثابتة ومنسقة لادارة الاراضي الزراعية خصوصا في القطاع المطري التقليدي.

7/ معالجة تدنى تغطية الائتمان والتمويل المصرفي للمزارعين المستهدفين، مما انعكس على استمرار وسيادة نظام الائتمان التقليدي وخصوصا في القطاع المطري التقليدي - " نظام الشيل".

8/ توسيع الانتشار الافقي والرأسي لتنظيمات المنتجين في القطاع المطري التقليدي لتوصيل اصواتهم وقضاياهم لمتخذي القرار.

9/ اعادة بناء المؤسسات الخاصة بالزراعة المطرية التقليدية إسوة بنظيراتها بالقطاع المروي والآلي.

